جامعة عباس لغرور – خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة العلوم الإنسانية: قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي: .....

المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة (1830-1900م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: التاريخ، تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطالبتين:

- وردة الصيفي
- رزيقة بوجلال

تحت اشراف :

- د. عبد القادر رحمون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.محمد الصالح بوعناقة	استاذ مساعد"أ"	رئيسا
د.عبد القادر رحمون	استاذ محاضر"أ"	مشرفا ومقررا
د.النوي بن مبروك	استاذ محاضر"أ"	مناقشا

الموسم الجامعي: 1445/1444هـ الموافق لـ 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

قال الله تعالى :

﴿يرفع اللّه الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

سورة المجادلة الآية- ١١

شكر وعرفان

بعد الصلاة والسلام على خير الأنام نبينا ورسولنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

نتوجه بخالص شكرنا وعميق إمتنانا إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من أجل إتمام العمل ونخص بالذكر أستاذنا المشرف "عبد القادر رحمون" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة

وكل هيئة التدريس بشعبة التاريخ وأعضاء أسرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة عباس لغرور-

اهداء

الصيفي وردة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر برا وإحسانا، ووفاء لهما: والدي العزيز وروح فقيدة قلبي أمي الغالية.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا لي عونا في رحلة بحثي: أختي الغالية وأخواي

إلى فلذات كبدي وروح قلبي بناتي جنى – سجى- وصال

إلى من كان الداعم الأول لتحقيق طموحاتي، إلى من كان ملجأي في هذه الرحلة، إلى رفيق الدرب زوجي

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقة دربي رزيقة.

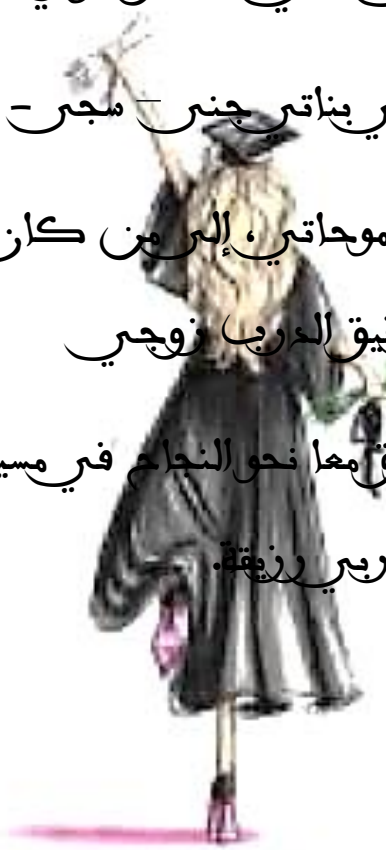

وأخيرا إلى كل من ساعدني، ومن كان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة

سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخر

اهداء

بوجلال رزيقة

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر بر وإحسانا، ووفاء لهما: والدي العزيز و والدتي العزيزة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين من كانوا لي عونا في رحلة بحثي: إخواني وأخواتي

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقة دربي وردة.

وأخيرا إلى كل من ساعدني، ومن كان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة

سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

مقدمة

مقدمة

مع منتصف القرن التاسع عشر عرفت الجزائر أقسى وأشد أشكال الاستعمار، هذا الأخير الذي فرض على الشعب والأرض معا منطق الاستعباد والاستيطان، من خلال الإبادة والاستيلاء على الأرض ومصادرتها، هذا ا ولم يكن الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 مجرد احتلال عسكري للأرض فقط، بل كان مخططا استعماريا متكاملا، يرمي إلى القضاء على دعائم الأمة الجزائرية، لتثبيت وجوده في هذه المستعمرة.

لقد وجدت فرنسا في الجزائر نظاما قائما بذاته، ضمن مجموعة من المؤسسات التي سعت إلى تغيير معطياتها البشرية وقيمها الحضارية، وفق سياسة ممنهجة قائمة على الاستيطان بالدرجة الأولى، وتجلت آليات السياسة الفرنسية ذات الأثر البالغ في هذا السياق، في استهداف المنظومة الدينية الثقافية للجزائر، والتي من أهم فروعها مؤسسة الوقف، التي تشكل في الواقع أهم عوامل وسمات تمسك الجزائريين بمقومات هويتهم، وتكافلهم اقتصاديا واجتماعيا.

لذا كانت المؤسسة الوقفية في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي قد تأثرت بالمخطط الاستعماري الاستيطاني، وذلك وفقا لسياسة تدريجية ماكرة، مما يدعوا إلى الرصد والتتبع والكشف.

ومن هذا وذاك وقع اختيارنا على موضوع الوقف في الجزائر ، ليكون مشروع مذكرتنا للماستر، وقد وسمناه بالعنوان التالي:

" المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة (1830-1900)".

ونقصد بالمسألة الوقفية تلك القضية المتعلقة بالمؤسسة الوقفية والأملاك المحبوسة في الجزائر فترة الاستعمار الفرنسي، ويدخل في ذلك وضعية الوقف أواخر العهد العثماني، وبداية سنة 1830، وتشمل هذه الدراسة أيضا فترة زمنية تمتد من سنة 1830 إلى غاية سنة 1900 ، وهي فترة طويلة مليئة بالعديد من الأحداث، منها متعلق بالسياسة الفرنسية بدايات الغزو ، ونعني هنا السياسة التي استهدفت الأوقاف في الجزائر، وكذلك باعتبار الفترة أكثر الفترات التي كان فيها الاستعمار في أوج نشاطه، ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد العسكريين والساسة المتعاقبين في حكم الجزائر خلال هذه الفترة، والذين كان لهم دور في إذكاء وتنشيط المخطط الاستعماري بالجزائر والذي استهدف المؤسسة الوقفية ، والتأثير الذي تركه هذا المخطط على هذه الأخيرة.

دو افع اختيار الموضوع:

لقد تعددت الدوافع لاختيارنا لهذا الموضوع منها ما كان موضوعي ومنها ما كان ذاتي، ومن الأسباب الموضوعية التي جعلتنا نختار موضوع المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة:

- التعرف على واقع المؤسسة الوقفية في الجزائر، وما آلت إليه خلال الاحتلال الفرنسي.

- كشف الغموض عن خلفيات وملتبسات المشروع الفرنسي الاستعماري تجاه العقار الوقفي في الجزائر.

- محاولة معرفة أساليب السياسة الفرنسية للمساس بالأوقاف والاستيلاء عليها.

أما الأسباب الذاتية الكامنة وراء اختيارنا لهذا الموضوع، هو ميلنا لمثل هذه الدراسات التي تمس الجانب الثقافي من جهة، والجانب السياسي من جهة أخرى.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة من المواضيع الهامة، تكمن أهميته في:

- تسليط الضوء على جانب هام من تاريخ الجزائر الثقافي خلال فترة الاستعمار، ألا وهو قضية الأوقاف.

- التأكيد على استمرارية المخطط الاستعماري، من الاستعمار العسكري إلى الاستعمار الاستيطاني والقضاء على مقومات الأمة من خلال استهداف المؤسسة الوقفية.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة حول موضوع المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة هي في الحقيقة قليلة، وإذا تمت دراستها فيتم ذلك بشكل عام دون الخوض في تفاصيلها، والملاحظ أن معظم الدراسات بهذا الموضوع قد اكتفت بسرد بعض الجوانب منها ما تعلق بكيفية استهداف فرنسا للأوقاف من الناحية التشريعية، اللهم عدى دراسة واحدة كانت قد تناولت موضوع الأوقاف خلال فترة الاستعمار من عدة جوانب ، وهي أطروحة دكتوراه لـ محمد زاهي " بعنوان:"الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870" ، لكنها مبتورة في فصلها الأخير المتعلق بانعكاسات السياسة الاستعمارية على الأوقاف.

الإشكالية:

يحمل هذا الموضوع إشكالية يبرزها العنوان وتتمثل فيما يلي:

المسألة الوقفية في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1900) تعد من القضايا الحساسة التي أثرت بشكل كبير على المجتمع الجزائري آنذاك فالوقف الذي يمثل تخصيص الممتلكات أو الأموال لأغراض خيرية ودينية، كان جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار، فكيف تعامل المستعمر مع هذه المسألة وما أبعاد وانعكاسات ذلك ؟

ويندرج ضمن هذه ا إشكالية عدة تساؤلات:

-كيف كانت الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني؟.

-فيما تتمثل أساليب وأشكال استيلاء المستعمر على الوقف في الجزائر؟.

-ماهية الخطوات التي اتبعتها فرنسا لتسيير المؤسسة الوقفية؟

- كيف كان تأثير السياسة الفرنسية على تسيير المؤسسة الوقفية؟.

منهج الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج التاريخي السردي المناسب لسرد الحقائق التاريخية وذلك من خلال إبراز وضعية الوقف أواخر العهد العثماني ، وممارسات الإدارة الاستعمارية تجاه المؤسسة الوقفية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، من خلال تحليل مضمون التشريعات الفرنسية المتعلقة بالوقف، ومعرفة كيفية تأثير السياسة الفرنسية على تسيير المؤسسة الوقفية في الجزائر المستعمرة، واعتمدنا أيضا على المنهج الإحصائي من خلال تقديم دراسات إحصائيات حول الأوقاف في الجزائر في شكل جداول وأعمدة بيانية توضيحية.

محتويات الدراسة

اعتمدنا لانجاز هذه الدراسة على خطة قوامها مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة،حيث تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع وأطره واشكاليته، أما الفصل التمهيدي فقد تعرضنا فيه للوقف في الجزائر أواخر العهد العثماني، من حيث أشكاله، وأهم المؤسسات الوقفية في تلك الفترة، أما فيما يخص الفصل الأول فقد خصصناه للسياسة الفرنسية تجاه المؤسسة الوقفية في الجزائر من حيث الخلفيات والأهداف، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى كيفية تسيير الأوقاف في الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية، من خلال تسليط الضوء على أهم المراحل التي مرت بها في ذلك، وفي الفصل الأخير قمنا بتقديم تأثير السياسة الفرنسية في تسيير الأوقاف.

وخاتمة كحوصلة تضمنت أبرز الاستنتاجات حول موضوع الدراسة ، إلى جانب ملاحق توضيحية.

نقد أهم المصادر والمراجع:

المصادر:

من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها:

-كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، الذي يعد أهم مصدر محلي حول وضعية الأوقاف بداية الاحتلال، لأن مؤلفه عاصر الأحداث وكان من الفاعلين فيها.

-المراجع:

اعتدنا على العديد من المراجع من كتب، ومجلات، وأطروحات سواء دكتوراه أو رسائل ماجستير.

الكتب:

-كتاب"تاريخ الجزائر الثقافي ج5" . للأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله، وهو مرجع غني اهتم بدراسة الوقف بالجزائر في الفترة الاستعمارية.

-كتاب" دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية " للدكتور ناصر الدين سعيدوني، وهو مرجع هام عرض فيه واقع المؤسسة الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني والاستعماري، وقد اعتمدنا عليه في مختلف جوانب المذكرة، خاصة في الفصل الأول والثاني،من خلال إحصاء المؤسسات الوقفية

المجلات:

لقد كان للمجلات النصيب الأكبر في موضوعنا ، من أهمها:

مقال لحميدي أبو بكر الصديق ، بعنوان "مصير الأوقاف في ظل الإحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر"، ومقال آخر لـ : هلالي مسعود "الأوقاف الجزائرية خلال العهد الإستعماري1830-1873- التشريعات والانعكاسات"، تناولا مسألة الأوقاف خلال الفترة الاستعمارية وقد اعتمدنا عليهما في مختلف فصول الدراسة.

أما الكتابات الأجنبية فأهمها:

-كتاب البنايات الدينية للجزائر القديمة (Les édifices religieux de l'ancien) للسيد (ALBERT DEVOULX) ، وكتاب الأملاك الحضرية(La propriété urbaine à Alger) للسيد (Aumerat) وهما منشوران في المجلة الأفريقية، وقد اعتمدنا عليهما في الفصل الثاني فيما تعلق بقرارات والتشريعات التي سنتها فرنسا للاستيلاء على الأوقاف في الجزائر.

وأيضا كتاب آخر حول الحبوس في الجزائر وتونس(Essai sur les biens Habous en Algérie) ، للسيد(Terras Jeans)، والذي اعتمدنا عليه في الفصل الأول خاصة ما تعلق بأساليب وأشكال استيلاء المستعمر على الأوقاف،والفصل الثاني حول قوانين فرنسا تجاه الوقف في الجزائر.

وغيرها من المصادر والمراجع المثبتة في قائمة المصادر والمراجع، كما دعمنا هذه الدراسة بعدد من الملاحق ندرجها في نهاية موضوعنا.

صعوبات الدراسة:

كأي دراسة هناك صعوبات عدة يصادفها الباحث في عملية البحث ، خاصة ما تعلق بالمادة الخبرية من جهة ، وضيق الوقت من جهة أخرى، وهو ما صادفنا خلال عملية إعدادنا لهذه الدراسة.

فصل تمهيدي

الوقف في الجزائر أواخر العهد العثماني

أولا: مفهوم الوقف وأنواعه

ثانيا: المنظومة الوقفية العثمانية في الجزائر

ثالثا: المؤسسات الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني

لعله من الضروري أن نفهم واقع المؤسسة الوقفية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، من خلال الوقوف على تشكيلتها وتسليط الضوء على المنظومة الوقفية العثمانية في الجزائر.

أولا- مفهوم الوقف و أنواعه.

1-تعريف الوقف:

قبل التعرض إلى واقع المؤسسة الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني لابد من إعطاء تعريف للوقف باعتباره مفهوما أساسيا.

أ-الوقف لغة:

كلمة وقف مشتقة من الوقوف، وهو خلاف الجلوس، يقال وقف بالمكان وقفا وقوفا فهو واقف، والجمع وقفُ ووقوف، يقال وقفت الدابة تقف وقوفا، وإذا وقَّفت الرجل على كلمة قُلت وقَّفته توقيفاً، ووقف الأرض على المساكين وقفا: أي حبسها[1].

وفي تعريف آخر فالوقف بمعنى الحبس، يقال وقف يقف وقفا أي حبس يحبس حبسا،ويقال وقف الأرض على المساكين وقفا أي حبسها، ووقف الدار حبسه[2].

ويقال: وقفت الدار أي حبستها في سبيل الله، وعرفها مجمع اللغة العربية بأن الوقف هو : «**حبس مال وصرف منفعة لجهة معينة ويجوز في الخيرات ابتداء و انتهاء**»[3].

ب-الوقف اصطلاحا:

الوقف في معناه الاصطلاحي هو حبس الملك في سبيل الله تعالى للفقراء وأبناء السبيل يصرف عليهم منافعه، ويبقى أصله على ملك الواقف، وألفاظه: وقفت، حبست، سبَّلت ، أبَّدت، هذه صرائح لفظه، أما كنايته فيقول: تصدقت[4].

هذا وذهب أصحاب المذاهب في تعريف الوقف كل حسب مذهبه، **فعند المالكية**: هو جعل المالك منفعة مملوكة، ولو كان مملوكا بأجرة أو جعل غلته كدراهم لمستحق بصيغة مدة يراه المحبِّس، أي إن المالك يحبس العين عن أي تصرف تمليكي ويتبرع بريعها لجهة خيرية تبرعا لازما، مع بقاء العين على ملك الواقف[5].

---

[1]-ابن منظور، لسان العرب،مج9،ص359.

[2] -هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر، ع32 ، ص18.

[3] -نوال عبد الله الشريف، الوقف في الحضارة الإسلامية، ع36، ص37.

[4] -عبد الفتاح داودي ، الوقف، ضوابطه الشرعية وتطوره التاريخي بالجزائر،ص148.

[5] -وهبه الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2،،ص155.

أما الحنفية فيعرفون الوقف على أنه حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على جهة الخير وبناء عليه لا يلزم زوال الموقوف عن ملك الواقف ويصح له الرجوع عنه[1].

ويعرفه **الشافعية** بأنه: « **حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرفٍ مباح موجود».**

والوقف عند **الحنابلة** هو : «**تحبيس مالكٍ مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته يُصرف ريعه إلى جهة برتقربا إلى الله تعالى** »[2].

ويعرفه أبو القاسم سعد الله : «**الوقف أو الحبس نظام إسلامي معروف له أهمية اجتماعية و اقتصادية وعلمية كبيرة في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال، والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقبايا...**».[3].

يظهر لنا من خلال التعريفات المقدمة أن الوقف هو حبس مال أو ملك معين، وصرف منافعه إلى جهات معينة قصد الانتفاع بها مع بقاء الملك الموقوف.

2-أنواع الوقف.

ينقسم الوقف حسب الجهة التي وقف عليها إلى ثلاثة أنواع:

أ-الوقف الخيري أو العام:

وهو ما يكون غرضه من وجوه البر العامة كالمساجد والمدارس ودور العجزة ويسمى أيضا بالوقف الخيري.

ب-الوقف الخاص:

أو الوقف الأهلي، وهو ما يكون المستفيد منه أشخاصا بأعيانهم أو بصفاتهم أو بقراباتهم من الواقف[4].

ج-الوقف المشترك:

هو ما وقفه الواقف على جهة البر على الأفراد والذرية، أو هو الحبس الذي أحبس على الذرية وعلى جهة من جهات البر في وقت واحد، وخصصت منافعه للجهتين معا[5].

---

[1] -المرجع نفسه، ص153.

[2] -فاتح عرابة، ماهية الوقف عند المذاهب الأربعة وأثر الخلاف فيه، مج16،ص137.

[3] -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص25.

[4]-منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره،إدارته، ص114.

[5] منذر عبد الكريم القضاة، دراسة قانونية فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون،ص57.

ثانيا-المنظومة الوقفية العثمانية في الجزائر.

شكل الوقف في الجزائر خلال العهد العثماني وتحديدا أواخر هذه الفترة، إحدى أكثر المؤسسات التي أولتها السلطة العثمانية عناية بالغة لما لها من دور وأهمية كبيرين في شتى مناحي الحياة.

ولأن هذا الاهتمام بهذه المؤسسة نابع من أهميتها ، فقد عملت السلطة العثمانية على تنظيمها بشكل يتيح إمكانية الانتفاع بها وسد حاجاتها ومتطلباتها منها، ولكي نأخذ فكرة واضحة عن تنظيم مؤسسة الوقف في الجزائر أواخر العهد العثماني يجدر بنا أن نشير إلى طبيعة هذا التنظيم من حيث الأحكام الواردة بشأنه، ومن حيث المعاملات وكيفية التسيير.

1-من حيث الأحكام:

كما سبق وأشرنا في معرض الحديث عن ماهية الوقف، أوردنا عدة تعريفات له منها تلك التي عرفت الوقف من ناحية المذاهب الأربعة المعروفة، والتي اختلفت في ذلك،فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين يرى ضرورة صرف منافع الوقف على المنفعة العامة، بالمقابل المذهب الحنفي الذي تنتسب إليه الطائفة التركية،يرى جواز المنفعة الخاصة من الوقف، ونظرا لتسهيلات هذا المذهب ذهب غالبية الجزائريين لتحبيس أملاكهم حسب أحكامه-الانتفاع بها هم وعقبهم-[1].

هذا الترخيص في الوقف الذي أجازه المذهب الحنفي أتاح للواقفين الحفاظ على حقوقهم من جهة ، وانتشار الأراضي الموقوفة تحت مسمى الوقف الأهلي أو الخاص من جهة أخرى.

2- من حيث التسيير والإدارة:

خضعت الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني إلى تنظيم إداري يقوم على تسجيل هذه الأخيرة في سجلات ودفاتر لأجل الحفاظ عليها، إلى جانب وجود هيئات شرعية تقف على الأوقاف، وأخرى قضائية تفصل في القضايا المتعلقة بها[2].

أ-التنظيم القضائي:

ضمت الهيئة القضائية أو المجلس العلمي المسير للوقف قضاة للمذهبين المالكي والحنفي، ومفتيين لكل مذهب، إلى جانب علماء ووعاظ وخطباء[3]، وشيخ البلد وناظر بيت المال

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ص230.

[2] عبد الكريم بوحميدة، نشأة وتطور نظام إدارة الوقف في الجزائر أثناء الحكم العثماني، ص771.

[3] حمد الحاكم بن عون، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي، ص211.

ورئيس الكتاب، وضابطا ممثلا للديوان ليضفي صيغة الإلزام لأحكام المجلس فيما يخص أفراد الطائفة التركية التي تكون ملزمة بحضوره وقبول قرارات المجلس[1].

وجرت العادة أن يعقد المجلس جلساته أسبوعيا، في إحدى المؤسسات التابعة للجامع الأعظم،ومن الصلاحيات المنوطة به تلك المتعلقة بالأمر والنهي بخصوص وضعية الوقف،والتصرف فيه ومراقبة موظفيه والقائمين عليه[2].

ب-التنظيم الإداري:

يشرف على إدارة الأوقاف وكيل عام ومن مهامه التطبيق الحرفي لقرارات المجلس القضائي العلمي، وكراء العقارات المحبوسة وجمع أموالها وتوزيعها على الجهات المعنية[3]، مع الاهتمام بالعقارات الوقفية وصيانتها،ومراقبة حساباتها، وتقديم تقرير وعرض عن كل ما يقوم به من أعمال وخدمات خيرية[4].

3- من حيث العملاء والموظفين:

هناك شروط وشكليات لابد من توفرها في العملاء والموظفين القائمين على الوقف، منها أن يكون المدير أو الوكيل على المؤسسات الخيرية مسلما، يعين من طرف الحاكم الذي يكون هو الآخر مسلما،يساعده عدد من الجباة والموثقين الذين توكل لهم مهمة جمع منافع الوقف وتوزيعها[5].

وهناك موظفو بيت المال الذين يهتمون بقضايا الوقف بجانب التركات وما يتعلق بها من قضايا بيت المال، وكذلك موظفين قائمين بالشؤون الدينية والملحقين بالمساجد، وآخرين يتولون الوظائف الاجتماعية والقائمين على أوقاف العيون والآبار[6].

ومع تزايد الأوقاف وانتشارها بالجزائر أواخر العهد العثماني ، أخذت هذه الأخيرة تعرف تنظيما وإشرافا محكمين عكس ما كانت عليه من قبل، وما يؤكد ذلك المبادرة التي قام بها صالح باي لإعادة ضبط وتنظيم أوقاف مدينة قسنطينة ووضع حد للتهاون والتحايل في تنظيم وتسيير الأوقاف[7].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ،دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص210.

[2] المرجع نفسه، ص210.

[3] عبد المجيد مزيان، المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الإستعمار،ص12.

[4] عبد الحاكم بن عون ،مسألة الوقف....، المرجع السابق،ص211.

[5] حمدان بن عثمان خوجة،المرآة،ص239.

[6] ناصر الدين سعيدوني ،دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص213.

[7] المرجع نفسه، ص236.

ثالثا-المؤسسات الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني[1].

توزعت المؤسسات الوقفية في الجزائر العثمانية على عدة مؤسسات منها ما هي رسمية ومنها ما هي غير رسمية ذات طابع ديني وخيري، وفي ما يلي بيان بأهم المؤسسات الوقفية التي كانت تتولى أعمال الحبوس في الجزائر:

1-المؤسسات الوقفية الشعبية:

أ-مؤسسة أوقاف فقراء الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة:

تعد هذه المؤسسة من أقدم المؤسسات الوقفية بمدينة الجزائر خاصة والجزائر عامة، تعود حسب بعض الدراسات إلى العهد الإسلامي الأول، وخلال الحكم العثماني تصدرت المكانة الأولى من حيث الأهمية ومن حيث تعدد الأملاك الموقوفة التابعة لها[2].

يعود التنظيم الإداري لهذه المؤسسة إلى سنة 1635، حيث كانت تضم الهيئة المديرة أربعة أعضاء ثم توسعت إلى ستة، يتصدرهم الوكيل والعدول والشواشين المكلفين بالحفاظ وصيانة الممتلكات الموقوفة[3].

وقد بلغت ممتلكاتها في أواخر العهد العثماني840 منزلا و258 دكانا و33 مخزنا و82 غرفة و3 حمامات و11 مخبزة و4 مقاهي وفندق، و57 بستانا، وكانت تساهم في هذه الأوقاف كل أقاليم الجزائر ومدنها الأساسية كالبليدة ووهران وقسنطينة وغيرها[4].

ب-مؤسسة الجامع الأعظم:

وهو أقدم الجوامع في مدينة الجزائر،بدأ التحبيس به سنة 1540، وكانت أوقافه تناهز550 وقفا إلى غاية1841، ساهم في الجانب الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي، من خلال تلقين الكتابة والقراءة، إلى إعانة الفقراء، وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين...[5].

---

[1] ينظر الملحق رقم1، ص79.

[2] وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن18م إلى منتصف القرن19م،ص57.

[3] وفاء دريدي، مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر ودورها في خدمة المجتمع الجزائري ومجتمعي مكة والمدينة خلال القرن11ه، مج3، ص78.

[4] أسعيد عليوان، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الاجتماعية والثقافية،ص307.

[5] عبد الكريم بوحميدة، نشأة وتطور....،المرجع السابق، ص774-775.

وكان القيمين عليه يتولون إدارة أوقافه سواء داخل مدينة الجزائر من حوانيت وبيوت وغيرها من العقارات أم خارج المدينة كأوقاف زراعية مثل بساتين، جنات مزارع[1].

ت-أوقاف الأولياء والأشراف:

وهي الأملاك والعقارات التي أوقفها وحبسها الأشراف ، والتي كان ينفق ريعها على الزوايا التابعة لهم، وفي تسديد تكاليف المؤسسات التعليمية، واشهر هذه المؤسسات تلك التي ترجع إلى ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي والتي بلغت أوقافها72 عقارا[2].

ج-مؤسسة الأوقاف الأندلسية:

مع توافد الأندلسيين على الجزائر، دعتهم الضرورة والحاجة إلى تأسيس مؤسسات خيرية للتضامن فيما بينهم وزاوية ومدرسة خاصة بهم، وأخذت أوقافهم تتزايد فبلغت 60 مؤسسة وقف عينوا لها وكيلا[3].

تعززت بعدها هذه المؤسسة بتأسيس مركب ثقافي وديني سمي بزاوية الأندلسيين،هذا وتتكون أوقاف هذه المؤسسة من صنفين أوقاف خاصة بهم توجد بالجزائر العاصمة وضواحيها، أما الصنف الثاني فهي الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الأندلس مع الحرمين الشريفين أو عامة الناس[4].

2-المؤسسات الوقفية الرسمية:

أ-مؤسسة سبل الخيرات.

خصصت للإنفاق على المساجد الحنفية والتي بلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية مساجد يعود إليها مردود331 وقفا يخص جماعة الأتراك والكراغلة المنتسبين للمذهب الحنفي والذين يضعون أملاكهم وقفا على المساجد التابعة له[5].

وتسير هذه الأوقاف من قبل القاضي الحنفي، وكان يسمح لمسئولي الأوقاف الحنفيين بصرف الفائض من أموال المؤسسة في بناء مساجد جديدة أو شراء عقارات تعود بالنفع على المؤسسة[6].

---

[1] نمير أعقيل، المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية، أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا، ص260.

[2] فضيل لحرش، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، ص137.

[3] أسعيد عليوان، أوقاف الجزائر في العهد العثماني...،المرجع السابق، ص306.

[4] عبد الكريم بوحميدة، نشأة وتطور...،المرجع السابق، ص778.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-،ص25.

[6] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ص424.

ب-مؤسسة أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة.

فيما يخص حبيس الفئة الطبقة العسكرية، فقد مثلت هذه الأخيرة أكبر نسبة أحباس إنكشارية من الأتراك العثمانيين حوالي112 حبسا ضمت كل الرتب العسكرية والتي اكتسبت ثروة من العائدات البحرية والغنائم[1].

أما الأوقاف التي تحبس على المرافق العامة نجد، تلك المتعلقة بالحوانيت والمقاهي والتي يشتغل بها عامة الناس وينتفعون منها.

إن مسألة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني ، تعلقت وبشكل عام بالحياة العامة لسكان الجزائر في تلك الفترة، هذه المؤسسة الوقفية التي انتشرت وبشكل كبير في الجزائر وباقي المناطق، والتي أخذت مع نهاية الوجود العثماني شكلا أكثر تنظيما مما كانت عليه من قبل، وأصبح تسييرها وإداراتها والإشراف عليها ضمن المعادلة السياسية للحكام العثمانيين ، لأنها من المصادر ذات الصلة المباشرة بحياة الجزائريين، لذلك سعت السلطة القائمة في ذلك الوقت جاهدة لوضعها تحت مراقبتها، وضلت حركة التحبيس عموما في أواخر الحكم العثماني في حالة نماء وتوسع إلى غاية سقوط حكمهم وبداية الاحتلال الفرنسي، أين ستشهد مسألة الوقف بالجزائر شأنا آخر .

[1] وافية نفطي، الوقف في مدينة الجزائر ، ص151.

الفصل الأول

وضعية الوقف في الجزائر المستعمرة

أولا: السياسة الإستعمارية تجاه الأوقاف بداية الغزو

ثانيا: خلفيات وأبعاد استيلاء المستعمر على الأوقاف

ثالثا: أشكال استيلاء المستعمر على الأوقاف

بعد الفترة العثمانية التي عرفت خلالها مسألة الوقف في الجزائر أهمية بالغة خاصة أواخر العهد العثماني ، دخلت الجزائر مرحلة أخرى وهي فترة الاستعمار الفرنسي.

من المعروف والشائع أن الاستعمار يعتبر استدارا للشعوب، وتكريسا لروح التسلط والقمع ضدها وهو ما عرف عن الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي انتهج عديد السياسات لتثبيت وجوده بالجزائر، ولأن السياسة الفرنسية الاستيطانية شملت مختلف المجالات و الميادين، وذلك للاستحواذ على الجزائر شعبا وأرضا، فقد مثلت مؤسسة الوقف باعتباره مؤسسة دينية واقتصادية وكذلك اجتماعية، أولى المؤسسات الإسلامية الاجتماعية التي وضع الاستعمار يده عليها ،وانطلاقا من هذا الطرح سنحاول البحث في وضعية الوقف في الجزائر المستعمرة ، مع التركيز على خلفيات وأبعاد الاستيلاء على الأوقاف ، وأيضا محاولة تسليط الضوء على أشكال وآليات المستعمر في الاستيلاء على الوقف.

أولا- السياسة الاستعمارية اتجاه الأوقاف بداية الغزو.

تشكل الأوقاف في الجزائر نوعا من أنواع الملكية، كما أنها تبرز لنا الوضعية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية للمجتمع الجزائري ، وهو ما يدفع الباحث إلى إلقاء نظرة فاحصة على مؤسسة الوقف في الجزائر في ظل الوجود الاستعماري وموقف الاستعمار منها.

هذا وحتى يمكن لنا التعرف على موقف الإدارة الاستعمارية من الأوقاف في الجزائر، يجدر بنا التعرض لوضعيتها من حيث انتشارها ومساحة الأملاك الموقوفة .

1-وضعية الأملاك الوقفية في ظل الوجود الفرنسي:

قبل بسط ما تعلق بوضعية الأملاك الوقفية في الجزائر فترة الاحتلال الفرنسي ، حري بنا أن نشير ولو في شيء من الإيجاز إلى أصناف الأملاك عشية الاحتلال ذلك أن الأوقاف في الجزائر كانت موزعة على هذه الأملاك،إذ تفيد المصادر التاريخية الفرنسية أن الأملاك عشية الغزو سنة 1830 مصنفة لأربعة أصناف على النحو التالي:

أ-أملاك بايلك الدولة: عددها خمسة آلاف ملكية.

ب-أملاك بيت المال: تشمل ما يؤول إلى بيت المال من الأملاك المحجوزة ومن لا ورثة له، لم تذكر المصادر قيمتها.

ت- الأملاك الخاصة: ترجع للأفراد سواء حاضرين أو غائبين.

ث- أملاك الأوقاف: خاصة أوقاف مدينة الجزائر وفحصها[1].

فمثلما كانت الأملاك الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني أكثر انتشارا واتساعا بقيت على ذلك النحو حتى بداية الاحتلال الفرنسي، أين كانت بالجزائر حسب أرشيف تلك

[1] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية خلال العهد الإستعماري1830-1873-التشريعات و الانعكاسات، ص81.

الفترة عام1830م 40 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، 14 مليون هكتار في التل، 26 مليون هكتار موزعة على باقي الأقاليم، وتوزعت الأراضي الوقفية على هذه المساحات بمساحة قدرت بـ 500,000, 4هكتار[1].

وعند استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، تم إحصاء 2756 وقفا في مدينة الجزائر وفحصها، منها 1717 وقفا أهليا و1039 وقفا خيريا، منها1414 تعود إلى مؤسسة الحرمين الشريفين،و360 إلى مؤسسة سبل الخيرات و101 إلى مؤسسة أهل الأندلس[2]، وهو ما أوردته وزارة الحربية الفرنسية في تقرير لها حول الملكية الوقفية بمدينة الجزائر، فبعد سنوات فقط من الاستيلاء على الجزائر العاصمة ، وحسب الأعمال الدقيقة المتعلقة بإحصاء الملكيات سنة 1836، تم إحصاء ما مجموعه 2765 ملكية وقفية في مدينة الجزائر ، منها 1717 وقفا أهليا، و1039 وقفا خيريا، وبلغت أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين 1419 من الحبوس بجميع أنواعها سواء في الريف أو المدينة[3].

هذا ويذكر **جيرارد دان** مدير أملاك الدولة –الفرنسي- في تقرير له سنة 1831م أن مؤسسة الأوقاف في الجزائر كانت تملك 1400 عقار في العاصمة، وأن مجموع العقارات المستولى عليها في مدن عنابة وقسنطينة ووهران بلغت 3697 عقارا [4]، في حين هناك من يذكر أن مدينة الجزائر كان بها 2600 ملكية وقفية عند بداية الإحتلال ، والتي أدت خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع الجزائري[5].

وبالتوازي مع عمليات التعداد الأولى للعقارات التي باشرتها الإدارة الاستعمارية ، فقد كان هناك 8000 مبنى في مدينة الجزائر، منها5000 تابعة للبايلك، وحوالي2000 تابعة للشركات الورعة أي الوقف و1000 فقط للأفراد[6].

وحسب **ديفول (Devoulx)** الذي درس الأملاك الوقفية لهذه المؤسسة، فقد أحصى 1558 حبس تابع لها، هذا وورد سجل الممتلكات لمسجد الجامع الأعظم 558 سند ملكية وقفية بجميع أنواعها فقط لمدينة الجزائر وحدها[1].

---

[1] زينب بوشريف ، استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الاجتماعية-دراسة ميدانية بمدينة باتنة- ، ص46.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر....،المرجع السابق، ص35.

[3] Shuval Tal , La pratique de la mu awada(change de biens habous contre propriéétè privée) à Alger XVIIIe siècle,Revue du monde musulman et de la Méditerranée,n°78-80,1996,p56.

[4] الجيلالي دلالي، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، ص69.

[5] محمد قن،علجية مقيدش، من معالم التحول الديني في مدينة الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، ص144

[6]-Shuval Tal ,Op cit , p55.

2-موقف الاستعمار الفرنسي من الوقف:

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر يعد السبب الرئيس لاندثار الأوقاف أو تعطيلها، فمنذ وطئت أقدامه الجزائر عمل بكل الوسائل للاستحواذ على الملكية العقارية وعلى رأسها الأملاك الوقفية ، التي أسالت لعابهم بانتشارها الواسع[2].

أين باشر الفرنسيون منذ دخولهم الجزائر سياسة ممنهجة اتجاه الأوقاف، والقائمة على منهج استعماري استيطاني، فجميع خطوات الإدارة الاستعمارية تجاه مختلف المؤسسات في الجزائر خاصة الأوقاف منها كانت ضمن مخططها الاستعماري الاستيطاني بالدرجة الأولى، والذي ترجمته تصرفات الجيش الفرنسي عشية الاحتلال أين استبيحت مدينة الجزائر ،وتم احتلال مختلف المنشآت من أبراج وقلاع وحصون ومنازل وممتلكات عامة وخاصة[3].

ومن التصرفات التي قام بها الاحتلال الفرنسي تجاه الأوقاف أن قامت بالاستيلاء عليها، وحولت مداخيلها عن توجهاتها حيث صار المحتاجون لا يتحصلون سوى على القليل من موارد هذه المؤسسات، أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة[4]، لتتبعها سلسلة من الإجراءات التي أخضعت خلالها المؤسسة الوقفية في الجزائر لعدد من التشريعات والمراسيم القانونية الفرنسية ،في محاولة منها لصبغ احتيالها على الأملاك الوقفية بطابع قانوني.

ولأن الأوقاف كانت مؤسسة دينية أيضا خاصة ما تعلق منها بالمساجد والزوايا والكتاتيب، فقد فرضت السلطات الاستعمارية على هذه الأخيرة حصارا لكي لا تؤدي وضيفتها، بل وحولت كل المساجد بمدينة الجزائر إلى كنائس ، وهدمت عددا معتبرا منها ، وخصص البعض الآخر منها لإسكان الجنود الفرنسيين[5].

ويصف حمدان خوجة هذه التصرفات التي عاشها وشاهدها بقوله: **«إن السلطة استولت على مساجدنا ومعابدنا ولم يبق من هذه الأماكن سوى الربع»**[6].

نذكر أمثلة عن المساجد التي طالتها السلطة الفرنسية من باب الاستدلال فقط، جامع السيدة وسط مدينة الجزائر الذي تم هدمه بدعوى إقامة ساحة عمومية وسط المدينة وهي

---

5 ibid,p56.

[2] لخضر ولد الشيخ، حماية الأملاك الوقفية، ص51.

1-Aumerat,La propriété urbaine à Alger,in R V ,v42,1889,pp168-169.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة ، ص239-240.

[5] محمد قن ،علجية مقيدش، من معالم التحول.....، المرجع السابق، ص140.

[6] حمدان بن عثمان خوجة،المرآة،ص283.

ساحة الشهداء حاليا، وجامع سيدي عمار، وجامع عبدي باشا الذي تم تحويله لأغراض عسكرية[1].

من الواضح أن هذا الاعتداء السافر من قبل الإدارة الاستعمارية على المؤسسة الوقفية له علاقة وطيدة بعملية التنصير التي طالت المؤسسات الدينية، ذلك أن الفرنسيين أدركوا الدور الإستراتيجي للأوقاف التي كانت هي الممول الرئيسي للمؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية[2].

ثانيا- خلفيات و أبعاد استيلاء المستعمر على الأوقاف.

قبل الخوض في واقع المؤسسة الوقفية في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي ، حري بنا أن نعرج على أسباب ودوافع الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الوقف في الجزائر، كون خلفيات استيلاء المستعمر على الأوقاف بداية الاحتلال الفرنسي كان لها علاقة وثيقة بوضعية المؤسسة الوقفية في تلك الفترة.

1- خلفيات استيلاء المستعمر على الأوقاف في الجزائر:

وعليه فقد كانت أسباب ودوافع استيلاء المستعمر على الأوقاف في الجزائر بداية الاحتلال تكمن فيما يلي:

أ-سياسيا:

نظرت فرنسا للأوقاف على أنها جهاز إداري ، وبأنها تعيق تقدم الاستعمار وخطوة ضرورية لإكمال ما أنجزه العسكريون، وعن ذلك يقول أحد الكتاب الفرنسيين : «**إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر**»[3].

فالمؤسسات الوقفية الجزائرية،رأت فيها الإدارة الاستعمارية، أحد المشاكل العويصة، والقضايا الصعبة التي تحد من سياستها الاستعمارية[4]،إضافة إلى أن بقاء الأوقاف بيد الجزائريين يشكل خطرا كون تلك الأوقاف التابعة لشيوخ الصوفية والأضرحة تساعد الثوار بل هي مصدرها[5]، وبالتالي فهي عامل مساهم في حركة المقاومة التي عرفتها الجزائر بداية الاحتلال

[1] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية1830-1900،ص40.

[2] فتح الدين بن أزواو، السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر1830-1954، ص280.

[3] أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر ، ص141,

[4] عبد القادر طويلب ، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر بعد الاحتلال 1830، ص252.

[5] سفيان شبيرة ، محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر، ص279.

الفرنسي والتي كانت أغلب زعاماتها زعامة دينية، وذلك لما تقدمه من دعم سواء كان ماديا أو معنويا للثوار.

من جهتها فإن دافع فرنسا وراء الاستيلاء على المؤسسة الوقفية نابع من سياستها العسكرية القائمة على الغزو والنهب والسلب والاعتداء، وذلك لتمهيد الطريق أمام الترسانة العسكرية الفرنسية للتوسع نحو الداخل، ولأن هذه المؤسسات كانت حجر عثرة أمام هذه الأخيرة فقد بادرت إلى القضاء عليها تسهيلا لمهمتها.

ب-اقتصاديا:

تماشيا مع المشروع الفرنسي الاستيطاني الذي باشر به المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى لاحتلاله أرض الجزائر، فقد عمد هذا الأخير إلى الإستيلاء على مختلف الأملاك التي من شأنها أن تخدم مشروعه، ومن بين الأملاك التي استولى عليها كانت الأملاك الوقفية أكثرها ، هذه الأخيرة تعرضت للهدم كونها تتعارض مع مبادئ السياسة الاستعمارية التي يقوم عليها الاستيطان الاستعماري الفرنسي في الجزائر، رغم ماجاء في البند الخامس من معاهدة 5 جويلية1830 الخاصة بتسليم مدينة الجزائر، بشأن المحافظة على الأوقاف وعدم التعرض لها من قبل فرنسا[1].

هذا ويذكر حمدان خوجة سبب إقبال فرنسا على الاعتداء على الأوقاف بدافع الحصول على الثروة من وراء ذلك حيث صرح بذلك قائلا:«**...إنهم فعلوا ذلك، أولا للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة، في أسرع وقت ممكن، ولو على حساب الإنسانية وشرف الأمة...** »[2].

ونظرا للأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة، وما تقدمه من خدمات ومنافع للأهالي الجزائريين، من خلال المساهمة في النهوض بمختلف المرافق وتفعيل مختلف المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي،فقد شكل ذلك عائقا أمام السياسة الاقتصادية الفرنسية القائمة على النهب والسلب وتحويل كل ماله علاقة بتطور اقتصاد الجزائر لصالح فرنسا، ولتحقيق ذلك باشرت عملية الاستيلاء على الأملاك الوقفية وجعلها موجهة لخدمة المعمرين بالدرجة الأولى، في إطار الاستيطان وخدمة المستوطن الفرنسي يقول

[1] فضيل لحرش، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر ، ص131.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص243-244.

بيجو: «**يجب توزيع كل الأملاك على المعمرين من دون استفهام عمن يملك هذه الأرض، بالسيف والمحراث**»[1].

لم يقتصر الأمر على هذا الحد، فقد كانت الأوقاف وتوسعها حجر عثرة أمام المشروع الاستيطاني الفرنسي القائم على الاستيلاء على الملكية العقارية بالجزائر، وقد مثلت العقارات الموقوفة نسبة كبيرة من الملكية العقارية بالجزائر حيث صارت تشغل مساحات شاسعة، قدرتها بعض الكتابات الفرنسية عند بداية الاحتلال بخمسة أعشار الأرض الجزائرية[2]، ولأجل ذلك عملت الإدارة الاستعمارية على تثبيط نشاطها والحد من توسعها وانتشارها من خلال ربطها بسياستها تجاه الملكية العقارية بالجزائر وهو ما سنفصل فيه لاحقا.

إن الأوقاف مثلت عائقا أمام السياسة الاستعمارية، كونها تتنافى ومبادئها الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الفرنسي بالجزائر، ولأن هذه المؤسسة وسيلة فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين ، فقد بادرت فرنسا إلى مراقبتها وتصفيتها[3].

ت-اجتماعيا:

كما هو معروف فالأوقاف في الجزائر مثلت مؤسسة قائمة بذاتها ، شملت مختلف الميادين والمجالات، ويعد الجانب الاجتماعي أكثرها، فهي مؤسسة اجتماعية بامتياز نظرا لما تقدمه من خدمات في هذا الجانب، من خلال إيواء المتسولين والإحسان للفقراء من خلال مداخيلها الموجهة للفئات المحرومة بالدرجة الأولى.

ومع بداية الاحتلال تعرضت هذه المؤسسة للهدم والاعتداء نظرا للدور الاجتماعي المنوط بها، والذي يحد من السياسة الاستعمارية ،خاصة وأن تركيبة هذه المؤسسة كان مرتبطا بشكل كبير بالتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، هذه التركيبة التي سعى المستعمر إلى تفكيكها من خلال القضاء على هذه المؤسسة الوقفية.

فتركيبة الأملاك الوقفية في الجزائر مرتبطة بالملكية العقارية المتحكمة في النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، والقضاء على هذه الأخيرة يعني السيطرة على الجزائريين، من خلال إخضاع هذه الممتلكات للمعاملات العقارية التي تتيح حيازتها والتصرف فيها وبالتالي انتقال ملكيتها ، بمعنى آخر كانت غاية الاستعمار من مصادرة الأوقاف نزع ملكيتها

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، ج1،ص311.

[2] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية ....،ص26.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني،ص165.

من أصحابها لإفشال وإبطال الزعامة عند السكان من جهة، وإيجاد أراضي وممتلكات تمنح للمعمرين الجدد من جهة أخرى، كما عمدت فرنسا للقضاء على هذه المؤسسة وذلك لتفقير وتجويع الجزائريين وقطع التموين على شريحة كبرى من المجتمع التي كانت تسترزق من عائدات الأوقاف[1].

ج-دينيا:

باعتبار المؤسسة الوقفية مؤسسة ذات طابع ديني نظرا لكون أغلب الأملاك الموقوفة كان عبارة عن مساجد وزوايا ونحو ذلك، فقد كانت وثيقة الصلة بالجانب الديني الذي يعد عائقا بالدرجة الأولى بالنسبة للسياسة الاستعمارية الفرنسية،هذه الأخيرة التي عرفت بمعاداتها الشديدة للدين الإسلامي، كونها استوعبت جيدا أن الدين عامل أساسي في لم شمل الجزائريين ومن أهم دوافعهم لمقاومة الاحتلال فلا أحد ينكر طابع المقاومات الشعبية التي استمدت شرعيتها وقوتها منه[2].

فلا أحد يستطيع إنكار نية فرنسا الخبيثة والعدائية تجاه الإسلام والمسلمين، فقد عبرت عن ذلك منذ بدايات الغزو حينما خاطب الجنرال دوبورمون جيشه على اثر احتلاله الجزائر قائلا: «**بأنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحيين في إفريقيا و إننا نأمل أن نبعث قريبا الحضارة المسيحية التي انطفأت في هذه الربوع**»[3].

ولأن الإدارة الإستعمارية استوعبت منذ البداية الأهمية والدور الذي تلعبه المؤسسة الوقفية في الجزائر، والذي حسبها دور خطير يمس بسياستها ووجودها ومشروعها الاستيطاني، فقد استهدفتها للقضاء عليها وذلك عبر عدة مراحل ، والعمل على تقويض المساجد والمرافق الدينية والحد من نشاطها، لإتاحة الفرصة للنشاط التبشيري النصراني[4].

من خلال مضمون مقولة دي بور مون يمكننا أن نكتشف أدبيات المشروع الفرنسي الاستعماري في الجزائر، والقائم على التنصير والتبشير بالدرجة الأولى، ذلك أن المؤسسة الوقفية في الجزائر كانت إحدى أهم الركائز والدعائم الدينية للجزائريين التي استهدفها هذا المشروع، وبالتالي فإن القضاء عليها منوط بتحويل هذه المؤسسات وتنصيرها وجعلها في خدمة التنصير والمسيحية، وهذا ما صرح به أحد.

---

[1] سفيان شبيرة، محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الاستعمار....، ص279.

[2] حياة رحايلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الدين الإسلامي: مؤسسة الأوقاف أنموذجا،ص640.

[3] ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري،ص240.

[4] سفيان شبيرة،محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الاستعمار....، ص279.

2-أبعاد وأهداف استيلاء المستعمر على الأوقاف في الجزائر.

لا يخفى علينا النية المبيتة التي تكنها فرنسا للجزائر، والتي تنبع من صليبيتها ومسيحيتها التي كانت ولا تزال المحرك الأول لها في كل خطوة تخطوها في مشروعها الاستعماري، لذلك كان أول ما استهدفته هو المؤسسة الوقفية في الجزائر لما لها من أهمية كبيرة لدى الشعب الجزائري، وسنحاول تتبع أبعاد وأهداف الإدارة الاستعمارية من وراء وضع يديها على الأوقاف.

أ-سياسيا:

كما هو معروف فالإدارة الاستعمارية وضعت سياسة محكمة تضمن لها السيطرة على الجزائر أرضا وشعبا،ولما كانت سياسة فرنسا تقتضي منها القضاء على كل ما من شأنه أن يحد منها ، و انطلاقا من مبدأ الهدم والتخريب ، فقد كانت الأوقاف في الجزائر أول ما استهدفته باعتبارها شكل من إشكال الملكية التي كانت لها أهمية بالغة لدى الجزائريين خاصة وأنها المغذي والداعم الأكبر كما سبق وأشرنا لحركة المقاومة الشعبية.

لذلك كانت المؤسسة الوقفية مستهدفة من قبل المستعمر لأجل القضاء على كل ما من شأنه أن يغذي حركات التمرد والمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي سواء كان الدعم ماديا أو معنويا، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدعم الروحي للمقاومات الشعبية من قبل المؤسسات الوقفية كان أكبر وأصدق،خاصة وأن قطاعا كبيرا من العلماء ورجال الدين والمثقفين كانوا يعيشون من الأوقاف وبعيدين عن أعين السلطة في تفكيرهم وتصوراتهم للحياة، فقد كانت هذه المؤسسات عبارة عن خلايا سياسية تضم أصحاب الرأي المعادين لفرنسا، لذلك كان لابد من القضاء عليها[1]، لأمكننا القول بأن هذا التخوف من جانب الإدارة الإستعمارية فيما يخص العلماء وأصحاب الرأي المعادين لها وعن دعمهم لحركة المقاومة الشعبية قد كان في محله، فمعظم حركات المقاومة كانت تتغذى من الأوقاف ومثل هؤلاء الشخصيات.

إضافة إلى هذا فقد كانت فرنسا ترمي من وراء تقويضها للأوقاف إلى إيجاد أماكن لتستقر فيها ترسانتها العسكرية، لذلك نجدها قد عمدت إلى هدم العديد من الأملاك الوقفية وجعلها ثكنات عسكرية كما هو الحال بالنسبة لبعض المساجد في مدينة الجزائر.

الحقيقة التي لا تخفى عنا أن هدف فرنسا من كل تصرف أو اعتداء اتجاه أملاك الجزائريين خاصة الأملاك الوقفية منها كان الهدف والغاية منه تمهيد الطريق أمام المشروع الفرنسي الرامي إلى تحويل البلاد لمستعمرة فرنسية، ولأن الأملاك الوقفية كانت تشكل نسبة كبيرة من الأملاك العقارية في الجزائر فقد مثلت عائقا أمام مشروع فرنسا الاستعماري

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2،ص12.

وإصلاحاتها على حد زعمها، وهو ما صرح به أحد الكتاب الفرنسيين قائلا: «**إنها تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الأقاليم التي أخضعتها أسلحتنا، وتحويلها إلى مستعمرة حقيقية**»[1].

ب-اقتصاديا:

لما كان المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر مرتبطا أيما ارتباط بالجانب الاقتصادي، الذي من شأنه ضمان كل متطلبات عملية الاستيطان التي هي قوام هذا المشروع، فقد كانت الأوقاف باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الملكية العقارية في الجزائر من جهة، ولأهميتها الاقتصادية من جهة أخرى، فقد بادرت إلى ضمها وجعلها ضمن الأملاك الفرنسية وهذا في إطار الاستيلاء على كل الملكية في الجزائر بمختلف أنواعها.

والهدف من ذلك هو توفير مصادر دخل للجيش الفرنسي وتدعيم الميزانية الاستعمارية من جهة، وللمستوطنين من جهة أخرى في إطار عملية الاستيطان التي باشرت بها فرنسا في مرحلة لاحقة بعد احتلال الجزائر، ولأن الأملاك الوقفية كانت مداخيلها وفيرة فقد شكلت فرصة لتحصيل الأرباح منها من قبل الفرنسيين ، خاصة إذا ما عرفنا أن المؤسسة الوقفية في الجزائر كانت تشرف على تسيير وتمويل عدة قطاعات اقتصادية حيوية في الجزائر منها قطاع الصناعة والري ونحو ذلك، حيث كانت بعض الأوقاف عبارة عن مقاهي وساقيات وممرات مائية وحوانيت ينتفع منها عامة الناس.

إن الشيء الملاحظ في سياسة فرنسا في الجزائر والتي استهدفت الوقف كان الهدف والغاية منه هو إقامة نظام اقتصادي جديد من خلال تفكيك تركيبة الأملاك الوقفية التي كانت عليها حصانة شديدة ويمنع حيازتها أو انتقالها، فحسب ناصر الدين سعيدوني فإن هذه التركيبة جمدت الملكية الفردية وحالت دون انتقال الثروة العقارية تبعا للنشاط الاقتصادي[2]، وبالتالي فهدف فرنسا من وراء وضع يدها عليها هو رفع الحصانة عليها وبالتالي إدخالها في نطاق التعامل التجاري مما يسمح للمستوطنين الأوروبيين بامتلاكها[3].

إن الدارس لتاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، سيكتشف منذ الوهلة الأولى غاية السياسة الاستعمارية وهي القضاء على المقاومة من جهة، والسيطرة على اقتصاد البلاد من

---

[1]- M-Blanqui , « L'inaliénabilité des biens Habous ou en gages est un obstacle inviolable aux grandes amélioration qui seules peuvent transformer une véritable colonie les territoires conquis par nos armes » ;Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique,w ,Coquebert éditeur,paris,p22-28.

[2] فارس مسدور،الأوقاف الجزائرية بين الإندثار والإستثمار، ص189.

[3] صالح حيمر،السياسة العقارية الفرنسية.....، ص34.

جهة أخرى، لذلك مارست العنف السافر منذ البداية والذي طال المؤسسة الوقفية باعتبارها ذات أهمية اقتصادية بالغة، ومن شأنها خدمة الرأسمالية الفرنسية مثلها مثل بقية الممارسات التي طالت المجتمع وثوابته.

ت-اجتماعيا:

لما كانت المؤسسة الوقفية في الجزائر ذات طابع اجتماعي عززت من العلاقات الاجتماعية وأواصر الترابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك هذه الروابط من خلال القضاء على هذه المؤسسة.

هذا وتكريسا لمبدأ التفرقة بين السكان، فقد كان استيلاء فرنسا على الأملاك الوقفية فرصة لها لزرع الفتن وخلق مفارقات بين السكان، خاصة وأن أصحاب الأملاك الوقفية وتحديدا في فحص مدينة الجزائر كانوا من جماعات الحضر[1] المقيمة بمدينة الجزائر والمحافظين على هيمنتهم ومكانتهم، بينما الفئة الثانية هم البرانية[2]الذين يعيشون في الفحص كعمال موسميين أو أجراء في بعض هذه الأملاك[3].

ج-دينيا وثقافيا:

جاءت بنود معاهدة الاستسلام التي أبرمها الجنرال **دب دي بورمون (de Bourmont)**[4] في بندها الخامس لتأكد على حرية السكان في ممارسة ديانتهم المحمدية، وتعهد فرنسا بعدم التعرض للوقف وأمواله والحفاظ عليه، غير أن مقولته-أي دي بورمون- بخصوص فتح باب النصرانية بالجزائر قد نفت كل ذلك، وحققت نية فرنسا وغايتها من خلال تعرض فرنسا للمؤسسة الوقفية والتعدي عليها والغاية من ذلك هي التبشير والتنصير لا غير.

أضف إلى ذلك أن مساس فرنسا بالأملاك الوقفية كان بهدف تمسيح الوسط قبل تمسيح الروح، من خلال القضاء عليها وجعلها مؤسسات نصرانية بعدما كانت مظهرا من مظاهر

---

[1] **الحضر:**من سكان الزائر وهم أحفاد العرب الأندلسيين يشكلون فئة تمتلك بعض الثراء، كانوا في العهد العثماني يحتلون المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراغلة، يملكون أراضي في متيجة وبعض الممتلكات في مدينة الجزائر، أنظر:بسام العسلي،جهاد شعب الجزائر، ج3، 1986، ص96.

[2] **البرانية:**أو ما يصطلح عليهم بالوافدين، هم سكان المدينة المؤقتين، ولهم انتماءات عديدة...أنظر: هشام وبكر ،بالقاسم عايشي، جوانب من الحياة الديمغرافية الاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية،ص293.

[3] ناصر الدين سعيد، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية، ص50.

[4] **دي بورمون(de Bourmont)1773-1842:** ماريشال في الجيش الفرنسي، شارك في حملة إيطاليا وروسيا1810، عين وزير للحربية سنة 1829، قائد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، وقع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين في5 جويلية1830، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج2، ص492.

الدين للشعب الجزائري، وأحسن صورة عن ذلك هو تحويلها لعدد من الأوقاف خاصة أوقاف الزوايا والمساجد إلى كنائس وإسطبلات لخدمة الفرنسيين.

ولأن الأوقاف كانت مؤسسة دينية وثقافية، خاصة أوقاف الزوايا والكتاتيب والمكتبات ، التي كانت تضمن تحصل الجزائريين على تعليم عربي إسلامي، فقد ارتأت الإدارة الاستعمارية القضاء عليها كونها تمثل حجر عثرة أمام نشر معارفها الحضارية كما تدعي، والتي هي أنجع وسيلة لتحقيق السلام في الجزائر يقول آجرون: «**إن أنجع وسيلة للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الجزائر، هي أن ننشر معارفنا ولغتنا بين الأهالي وتلك كانت قناعة معظم القادة والمسئولين الفرنسيين المدنيين والعسكريين**»[1].

ثالثا- أشكال استيلاء المستعمر على الأوقاف.

جندت السلطة الاستعمارية أساليب عديدة بغرض الاستيلاء على الأملاك الوقفية في الجزائر وضمها وتحويل خدمتها لصالحها، وتعددت أشكال الاعتداء على المؤسسة الوقفية في الجزائر بين القمع من خلال تهديمها ونهبها، أو عن طريق إخضاعها للقانون والاستيطان أو الإستشراق.

1-القمع(النهب والتخريب):

شكلت الأوقاف أحد المشاكل الكبيرة التي تعاكس سياسة فرنسا الاستعمارية الاستيطانية، كونها تتنافى ومبادئ سياستها من جهة، وكونها تعطي نوعا من الاستقلالية عن الإدارة الاستعمارية وتتيح حرية التعامل والتصرف للأهالي من جهة أخرى،لذا واجهتها الإدارة الفرنسية بالنهب والتخريب والمصادرة بشتى الوسائل.

فبعد إبرام معاهدة الاستسلام واصلت قوات الاحتلال توسعها على المدن الجزائرية شرقا وغربا، ووقعت العديد منها ضحية لهذا الاحتلال، أين خربت ونهبت العديد من الممتلكات بما فيها الأوقاف التي كانت تشكل نسبة كبيرة من الملكية.

ويذكر أحمد توفيق المدني أن النائب الفرنسي دوساد كان يتفاخر بأعمال الفرنسيين تجاه الممتلكات والمؤسسات بما فيها الدينية في مدينة الجزائر خلال خطاب له أمام مجلس الأمة في 28 أفريل18 قائلا: «**حطمنا في مدينة الجزائر90 منزلا بدون سابق إنذار، واستولينا على 60 مسجدا، فاستعملناها للمصالح العسكرية، وهدمنا عشرة منها، وكنا حيثما قمنا بأعمال البناء ننبش القبور، ونبعثر العظام دون أدنى احترام**»[2].

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1 ، ص152.

[2] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791 سيرته-حروبه-أعماله..، ص17.

وإذا كان هذا هو أسلوب الاستعمار في التعدي على المؤسسات الدينية خاصة الوقفية منها، فذلك يرجع إلى لا مبالاته وعدم احترامه للمشاعر الدينية وبالتالي كانت الأملاك الوقفية وحتى المؤسسات الخاصة بمحبوس أملاك الوقف عرضة للسطو والنهب من قبل الإدارة العسكرية الفرنسية ، ويتضح ذلك من خلال تقرير اللجنة الإستطلاعية[1] التي بعث بها ملك فرنسا إلى الجزائر في 7 جويلية 1833 ومما جاء فيه:«**...ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف، واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا تعهدنا برعايتها وحمايتها... لقد انتهكنا حرمات المعاهد الدينية ونبشنا القبور، و اقتحمنا المنازل التي لها حرمتها عند المسلمين...**»[2].

2-القانون:

منذ بداية الاحتلال وجدت السلطات الاستعمارية في الأوقاف بمختلف مؤسساتها إلى جانب كثرتها حجر عثرة أمام سياسة التوسع الإستعماري في الجزائر، ويبدو أن منهج الإدارة الإستعمارية في نهب وتخريب هذه المؤسسات لم يجدي نفعا ، ذلك لطبيعة الأملاك الوقفية في الجزائر فهي تشغل مساحة كبيرة من جهة ، من جهة ثانية عدم جواز التصرف فيها أو نقل ملكيتها فحسب زايس (E.Zeys): «**عندما استولت فرنسا على الوصاية وجدت خمسة أعشار الأرض تم إزالتها من أي معاملة، ولم يكن بوسعها الاعتراف بهذا الأمر، فنحن لم نغزو أرضا شاسعة وغنية لنعيش هناك يوما بعد يوم، لذلك كانت مهمتنا الاقتصادية هي القتال ضد نظام ضار...**»[3].

زيادة على ذلك فإن«**مؤسسة الأوقاف(الحبوس) كانت تتعارض مع مبادئ فرنسا الإقتصادية، فقد كانت تشكل عبئا خفيا وعائقا أمام حرية انتقال الملكيات من بلاد ترتبط فيه التنمية بسهولة وأمن التبادلات العقارية**»[4].

هذا ويعترف الفرنسيون بأنهم لم يسجلوا كل شيء بسبب ضياع السجلات والوثائق وسندات الأوقاف التي أحرقت عمدا فضلا عن ابتزاز عائدات وريوع الأوقاف، وجاء أيضا في

---

[1] هي اللجنة الأفريقية أرسلتها الحكومة الفرنسية –حكومة الملك لويس فيليب- بتاريخ 7 جويلية 1833لمعاينة الوضع في الجزائر وتقديم تقرير عنه ،ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص97.

[2] -محمد البشير الهاشمي مغني، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، ص167.

4-E.Zeys ,Traité élémentaire Droit Musulman Algérien,Tom2,Adolphe Jourdan Libraire-Editeur,1888,p181.

[4] -Terras Jean ,Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie Etud de Législation Colonial,Thèse pour le Doctorat,Faculté de Droit de Lyon,Imprimerie et lithographie du salut public,Lyon ,1899,p97-98.

تقرير وزير الحربية الفرنسي المؤرخ في 23 مارس1843 أن مصاريف ومداخيل المؤسسات الدينية تضم إلى ميزانية الاستعمار[1] .

ويمكن استجلاء نيات فرنسا الاستعمارية في السنوات الأولى للاحتلال من خلال جملة من القرارات والمراسيم والتشريعات، تجلت فيها سياسة تصفية إحدى ركائز ودعائم المؤسسة الدينية في الجزائر وهي الأملاك الوقفية، ومن جملة هذه المراسيم والتشريعات:

-قانون8 سبتمبر1830: القاضي أنه من حق السلطة الفرنسية أن تضع يدها على أملاك موظفي الإدارة العثمانية السابقة.

-قانون7 ديسمبر1830: الحق في امتلاك الوقف مع بقاء إشراف الجزائريين عليه.

-مخطط جيرارد دان 25 أكتوبر1832.

-قرار23 مارس1843 رفع الحصانة عن الأوقاف.

-قانون20 سبتمبر1847 حق الجزائريين في استرجاع الأوقاف.

-قانون أفريل1862 حول الاستيطان ومصادرة الأراضي.

-قانون1878 وقانون1879....[2].

وسنأتي بشيء من التفصيل حول كل هذه المراسيم والتشريعات في الفصل الموالي وعلاقتها بالملكية الوقفية في الجزائر.

3-الاستيطان:

انتهج المحتل الفرنسي شتى الوسائل التي من شأنها سلب ممتلكات الجزائريين خاصة الوقفية منها، وإتاحتها للمستوطنين، وحتى يتمكن من ذلك عمد إلى تخويف الأهالي من خلال عديد الغارات

قصد تهجيرهم وترك أراضيهم، مما يسهل للمحتل مصادرتها بحجة شغورها من أهلها[3].

ومن الأساليب التي اعتمدها المحتل لمصادرة العقارات ، منها الوقفية ، اتباعه سياسة الأرض المحروقة، وفرض ضرائب مختلفة وعقوبات لإجبار الأهالي على التخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم،وإتاحة استغلالها من قبل المعمرين الذين أخذوا يتوافدون على الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال.

---

[1] محمد البشير الهاشمي مغني، التكوين الاقتصادي.....، ص166-167.

[2] كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، ص39-41.

[3] المرجع نفسه، ص41.

وإذا كانت عمليات المصادرة الجماعية لأملاك الجزائريين قد مكنت سلطات الاحتلال من تجريد الأهالي من ممتلكاتهم، فإن استمرارها قد أفقد الملكية الوقفية في الجزائر مكانتها من خلال استيلاء المستعمر على كل الحبوس والأملاك ، ونهبها وتخريبها بحجة شق الطرقات تمهيدا لعملية الإستيطان والتوسع نحو الداخل.

فالاستيطان كمنهج وأسلوب استعماري، كان أكثر الأساليب التي استعملها المستعمر للقضاء على المؤسسة الوقفية في الجزائر،خاصة وأن أغلب القرارات والتشريعات التي مست الملكية الوقفية في الجزائر ارتبطت بشكل مباشر بالإستيطان.

4-الإستشراق:

من الطبيعي أن يكون الدين في الجزائر محل رفض من قبل المستعمر، كما أنه ليس غريبا أن يقابل باستنكار وتهجين بل وحتى تعدي سواء على الأشخاص أو المؤسسات الحاضنة له، هذا ما يجرنا إلى اعتبار أن كل مؤسسة لها صلة وثيقة بالدين كانت مستهدفة من قبل المستعمر خاصة المؤسسة الوقفية التي تعد أحد ركائز الدعامة الدينية في الجزائر، ذلك أنه إذا نظرنا ليس فقط إلى حزمة القرارات والقوانين التي انتهجتها السلطة الاستعمارية لتصفية هذه المؤسسة، بل إلى موقف دعاة الإستشراق منها، نستكشف بوضوح ما آلت إليه.

فمن جهة يمكن أن نعتبر القمع تجاه المؤسسة الوقفية وإخضاعها لترسانة من القرارات والتشريعات سببا رئيسيا في تصفيتها، كما أن دور المستشرقين في دعم قرارات السلطة الفرنسية تجاه الأوقاف، أفقد هذه الأخيرة مكانتها.

فالإستشراق كان له دور في السياسة الوقفية الفرنسية، ويؤكد ذلك موقف المستشرق **أرنست مرسييه (Ernest Mercier)**[1] من الوقف الذي يرى أنه لا يخدم إلا مصالح الواقف وأهله، كما يصفه بالمتحايل على القانون الفرنسي، ويرى بعدم إلزاميته[2].

إن السبب الحقيقي وراء تحامل أرنست مرسييه واستنكاره، هو إيجاد صياغة قانونية لإلغاء هذه الأوقاف التي لا تتوافق مع مصالح السلطة الاستعمارية، حتى تتوسع وتملك الأرض،كما أنه يرى في بيع الأملاك الوقفية هو إبطال لحصانة الأوقاف مما يسهل تحويلها إلى المعمرين مباشرة عن طريق الشراء[3].

---

[1] **أرنست مرسييه(Ernest Mercier):** مستشرق فرنسي ولد سنة1840 ومات بقسنطينة في16 ماي1907،تحصل على وظيفة مترجم عسكري سنة 1865، شارك في قمع انتفاضة المقراني1871،عين رئيسا للجمعية الأثرية بقسنطينة سنة 1875... ينظر: دحمان تواتي، الألقاب العائلية من وجهة نظر المؤرخ أرنست مارسييه في كتابه La propriété foncière chez les Musulmans d'Algerie، ص284.

[2] محمد الحاكم بن عون، مسألة الأوقاف....، ص228.

[3] محمد الحاكم بن عون، مسألة الأوقاف ، ص229.

وهو ما يوضح أن الإستشراق في عهد الاحتلال الفرنسي كان أكثر الأساليب التي انتهجت لدعم السياسة الاستعمارية في الجزائر خاصة الدينية، ذلك أن المستشرقين الفرنسيين قد درسوا كل ما يتعلق بالدين ، خاصة مؤسساته والمؤسسات الداعمة والممونة لها منها المؤسسة الوقفية، أين عبر أرنست مارسييه عن دعمه للسياسة الاستعمارية من خلال دراسته حول الوقف.

بناء على ما ذكرناه سابقا، يمكننا القول بأن الوقف في الجزائر عهد الاحتلال الفرنسي كان على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الثقافية، وهو الأمر الذي جعله مستهدفا من قبل الإدارة الاستعمارية، ذلك أن هذه الأخيرة قد اكتشفت دوره الإيجابي، وعليه ارتأت تصفيته لتوسيع نفوذها وفرض سلطتها على الأرض وسكانها.

ولتحقيق ذلك استخدمت شتى الوسائل والأساليب من قمع وقوانين وجعل المؤسسة الوقفية وسيلة لتحقيق الهدف الاستيطاني الفرنسي خاصة وأن الأملاك الوقفية في الجزائر تشغل مساحة كبيرة مقارنة ببقية الأملاك، دون أن ننسى الدعم الذي قدمه المستشرقون للسلطة الفرنسية، خاصة وأن دراستهم حول الوقف كانت من أجل تدعيم التشريعات الفرنسية التي استهدفت

الفصل الثاني

تسيير الأوقاف في الجزائر في ظل السياسة الإستعمارية

(1830-1900)

أولا: تصفية وتفكيك الأملاك الوقفية (1830-1843)

ثانيا: رفع الحصانة وتنظيم المؤسسة الوقفية (1843-1863)

ثالثا: فرنسة المؤسسة الوقفية (1873-1900)

منذ الأيام الأولى للاحتلال لجأت الإدارة الاستعمارية إلى استخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل حركات المقاومة التي شهدتها العديد من المناطق، مقترفة في ذلك شتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات على الحرمات، ولم تكتفي بذلك بل راحت تنهب وتسطو على كل ما تطاله أيديها من أملاك وعقارات.

عملت السلطة الفرنسية على تجريد الجزائريين من ملكياتهم بمختلف أنواعها، ولما كانت الأملاك الوقفية جزءا لا يتجزأ من الأملاك العقارية في الجزائر ، فقد اتبعت الإدارة الفرنسية عدة مراحل للسيطرة عليها وتسهيل انتقالها من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين، متتبعة في ذلك ترسانة من القوانين والتشريعات، التي تهدف إلى تقنين عمليات اغتصاب الأوقاف، وفي هذا الفصل نحاول تتبع أبرز المحطات التي عرفتها المسألة الوقفية في الجزائر على ضوء المنظومة الفرنسية خلال الفترة بين (1830-1900م).

أولا- تصفية وتفكيك الأملاك الوقفية (1830-1843)

منذ احتلالها للجزائر ، انتهجت فرنسا سياسة استعمارية بغيضة متعددة الجوانب كانت تهدف في النهاية إلى استعباد الشعب الجزائري، ونهب خيراته، ومحو مقوماته الشخصية والحضارية[1]،مخالفة بذلك كل ماورد في بنود معاهدة الاستسلام التي وقعها الداي حسين في 5 جويلية 1830،فمسألة الاحتلال هنا ليست مهادنة ومسايرة الجزائريين وإنما هي مشروع نسجت خيوطه على مبدأ تجريد الجزائريين من أملاكهم(أراضيهم) تمهيدا للاستيطان.

هذا جلي بقدر أنه يلزم للتوصل إلى استعمار مساحات ما للجوء ضرورة إلى إجراءات ليست عنيفة فقط بل ظالمة أيضا وغير عادلة[2]، هذه الإجراءات التي باشرتها الإدارة الاستعمارية منذ البدايات الأولى للاحتلال من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات لمصادرة الأراضي والملكية في الجزائر، والتي كانت الأملاك الوقفية من ضمنها.

لجأت فرنسا بداية الاحتلال إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي خاصة أراضي الوقف، وهي أن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة وأن فرنسا هي وريثة السلطان التركي في المنطقة[3]، وبدأت الجريمة ضد الأوقاف حين أصدر الجنرال كلوزيل قرار تم تنفيذه في ديسمبر 1830، يقول أبو القاسم سعد الله: «**ولقد حان الوقت لذكر القرار الشهير الذي اتخذه**

[1] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية...، ص31.

[2] ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسلة الاحتلال والاستيطان، ص63.

[3] عماد لبيد، الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، ص33.

كلوزيل في سبتمبر1830، ثم أجل تنفيذه إلى 7 ديسمبر1830، وقد أشرنا إلى أن القرارينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها-عامة وخاصة- ووضعها في يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية أو(الدومين)[1] ، ويشمل ذلك أوقاف مكة والمدينة والمساجد والأندلس وسبل الخيرات وغيرها»[2].

ويمكن استجلاء سياسة وموقف فرنسا الاستعمارية من الأوقاف خلال هذه المرحلة (1830-1852) من خلال القرارات والمراسيم التالية:

1-مرسوم " دي بورمون" 8 سبتمبر1830:

قضى هذا المرسوم بمصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها، وفي اليوم التالي أصدر قرار آخر يمنح فيه لنفسه حق وصلاحية التسيير والتصرف في الأملاك الدينية بالتأجير والكراء، باعتبار أن الحكومة الفرنسية هي التي حلت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف[3]، ومن المعلوم أن هذه العملية تمت لحساب الحكومة الفرنسية التي نهبت ممتلكات الأوقاف وصرفتها في غير موضعها، وضمتها إلى أملاك الدولة[4].

وقد تضمن هذا المرسوم سبعة مواد نذكر منها:

-المادة الأولى: نصت على أن للسلطات الفرنسية الحق في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين[5].

فحسب هذه المادة فإن كل الأملاك التي كانت ملكا للأتراك-الداي والبايات- من دكاكين ومنازل، وحوانيت، وحدائق، ومخازن، ومحلات تجارية وحدائق وغيرها من الأراضي والمنشآت تضم إلى أملاك الدولة الفرنسية[6].

كما يوضح نص هذه المادة أن الإدارة الاستعمارية ارتكزت على مبدأ أن الأرض الإسلامية في الجزائر التابعة للبايلك أي التابعة للدولة الجزائرية فإن ملكيتها تؤول إلى الإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة النظام الجزائري، وعليه فعملية مصادرتها لأملاك الجزائريين حسبها أمر

---

[1] **الدومين:** تعني كلمة دومين في معناها العام التملك وحيازة الملكية ، وينقسم إلى أقسام دومين الدولة، الدومين العام، الدومين الخاص...، ينظر: محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، ص63.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5،ص161.

[3] هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف الجزائرية، ص123.

[4] الجيلالي دلالي، تطور قطاع الأوقاف....، ص70.

[5] -Albert Devoulx,Les édifices religieux de l'ancien Alger,Revue Africaine,N°7 ,1863,p183.

[6] -François Dumasy,Propriété foncière,libéralisme économique et gouvernement colonial ,Alger 1830-1840,Revue d'histoire moderne`et contemporaine,N°63-2,p43 .

مشروع[1]،وقد منحت مهلة ثلاثة أيام لكل الأشخاص الذين يحوزون هذه الأملاك للتصريح بها وإلا تعرض أصحابها إلى غرامة مالية[2]،وهو ماجاء في نص المادة الثانية من هذا القرار.

-**المادة الثانية**: يستوجب على ملاك أو مستأجري هذه الأملاك إثبات ملكيتهم لمتلكاتهم وتبيان حالتها وتحديد المبالغ المخصصة للمداخيل أو للكراء، وكل ذلك في أجل لا يفوق ثلاثة أيام[3]، فكان على كل الأفراد الذين تخضع لهم تلك الأملاك أن يتقدموا بما في ذلك حسين باشا الذي أصبح منفيا والوزراء والإنكشارية، والبايات لإثبات البيانات التي تحتوي على طبيعة ووضع وكمية الأملاك التي في حوزتهم وكمية المدخل منها أو الأجر الذي ينجر عنها وأخيرا مدة آخر الدفع[4].

وكان يجري تسجيل الملكية وفقا للقانون الفرنسي عبر سجل، مع ترقيم خاص وبرنامج أو مخطط للملكية مزودة بقرار ملكية مع طلب عن الدومين أو أملاك الدولة[5].

-**المادة الثالثة:** نصت على ضرورة تدوين الملكيات في سجلات مفتوحة لهذا الغرض بمصالح البلدية[6].

-**المادة الرابعة:** ستتم معاقبة الأطراف المعنيين بهذا التصريح ولم يقوموا بالإمتثال لما جاء به في الآجال المحددة له، إذ عليهم دفع غرامة لقاء سنة من الإستفادة من العقارات الغير مصرح بها[7].

-**المادة الخامسة:** نصت على أن كل شخص يدلي إلى الحكومة الفرنسية بتواجد ملك غير مصرح به له الحق في نصف الغرامة التي يتعرض لها كل مخالف[8].

-**المادة السادسة:** نصت على أن حصيلة الغرامات التي ستدفع إلى خزينة المقتصد المالي.

-**المادة السابعة:** فنصت على أن المفتش العام للمالية والمقتصد المالي للجيش هما مكلفان بالتنفيذ الرسمي لهذا القرار[9].

يمكن أن نجد من خلال قراءة مواد وبنود القرار السابق الذكر الذي جاء به

---

[1] شهرزاد رفاف، خيرة سياب، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين1830-1873، ص748.

[2] المرجع نفسه، ص748.

[3] بن زينب أمينة، التشريعات الاستعمارية الخاصة بالدين الإسلامي في الجزائر1830-1954، ص32.

[4] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية ....، ص82.

[5] بختة وابل، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية، ص5.

[6] خديجة بختاوي، 'استرجاع الجزائريين للملكية العقارية'، ص159.

[7] عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر بعد الإحتلال1830م قراءة في النصوص القانونية والمراسيم، ص255.

[8] خديجة بختاوي، استرجاع الجزائريين...،المرجع السابق، ص159.

[9] هشام مزوجي،صالح حيمر، مضمون ونتائج قراري8 سبتمبر و7 ديسمبر1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر ، ص485.

كلوزيل(Clauzel)[1] ، أن الملكية في الجزائر عامة، ومنها الأملاك الوقفية خاصة قد تعرضت لنوع من النهب والتعدي، كما أن المجتمع الأهلي قد جرد من ملكيته وحقه فيها، فالإدارة الفرنسية هي الوحيدة التي يخول لها التصرف في هذه الأملاك وتسييرها وفقا لمعاييرها وسلم مقاييسها وقوانينها، فكان قرار 8 سبتمبر1830 أول قرار يوجه ضربة قاسية للمؤسسات الوقفية في الجزائر.

لكن رغم صرامة لهجته إلا أنه لم ينفذ كله، فقد طبق منه ما يتعلق بالمباني العامة(مكة والمدينة) وأجل منه مايتعلق بالمساجد، ومع ذلك فقد وضعت الإدارة الإستعمارية يدها على كل شيء في الأملاك الدينية، واستمرت إدارة أملاك الدولة تشرف مباشرة على أوقاف مكة والمدينة والأندلس وسبل الخيرات وبيت المال، بينما تركت الوكلاء مؤقتا يؤدون خدمتهم في المساجد والزوايا والقباب ووضعهم تحت الرقابة الإدارية الضيقة[2].

2-مرسوم كلوزيل 7 ديسمبر1830:

تم بموجب هذا القرار الذي أصدره كلوزيل وضع الأوقاف العامة تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة الدومين، حيث طلب فيه من المفتين والقضاة والوكلاء أن يقدموا حساباتهم عن الأوقاف وسجلاتهم وأوراقهم إلى مدير الدومين[3]، ومنحت كل المداخيل العائدة من المؤسسات المرتبطة بمكة والمدينة والمساجد للدومين، يقول ارنست مارسي عن ذلك: «**في الحقيقة حينما تم إلغاء الحبوس من طرف الدولة فإننا نكون قد مارسنا سرقة حقيقية بهذا الإجراء**»[4].

وتماشيا مع هذا القرار، فقد تمكن المدير المدني "بيشون" من الإستيلاء على 81 وقفا منها 55 وقفا تابعة للحرمين الشريفين، و11 وقفا تخص الجامع الأعظم مع بعض الأوقاف المخصصة للمرافق العامة كالطرق والعيون[5].

وقد احتوى القرار على ثماني مواد جاء فيها:

---

[1] **كلوزيل(Clauzel)**:هو برتران كلوزيل، عين حاكما عاما على الجزائر في 10 أوت 1835، زحف على عاصمة الأمير عبد القادر معسكر سنة 1835، ينظر: فتحية بن حميمد، الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر1835، ، ص123.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص163.

[3] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية، ص83.

[4] شهرزاد رفاف، خيرة سياب،التشريعات،ص748.

[5] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الوقف ودوره الاجتماعي والاقتصادي، ص10-11.

-**المادة الأولى:** كل المنازل والمتاجر والبساتين والدكاكين والأراضي والمحلات، وأي مؤسسة أو ريع مهما كانت موجهة إلى مكة والمدينة، أو المساجد، تكون في يد الدومين ,هي من تحكم فيها من حيث مداخيلها وتأجيرها[1].

-**المادة الثانية**:تكفل إدارة الدولة بمصاريف الصيانة، والتصرف في مداخيل الأوقاف المتصرف فيها.

-**المادة الثالثة**:على كل الأفراد مستأجرين ومالكين بالتوجه لمدير الأملاك العمومية لتوضيح مبيعة وحالة عقارات الأحباس، وصلابة الأملاك من الدرجة التي لهم فيها حق الإنتفاع سواء بالكراء أو غيره في أجل أقصاه ثلاثة أيام[2].

-**المادة الرابعة:** جاء فيها أنه خلال ثلاثة أيام سيضع المفتون والقضاة والعلماء وغيرهم، هم المقترحون إلى الآن، لتسيير المؤسسات المذكورة، سيضعون أمام الدومين أسماء وعقود الملكية والسجلات والوثائق التي تهم تسييرها،وكتابة مبلغ الإيجار عليها وتاريخ آخر دفع[3].

بينما نصت المادة الخامسة على ضرورة تقديم عرض كل شهر لمصلحة أملاك الدولة يتضمن المصاريف التي تأخذ كمعونة من مداخيل الأوقاف[4]، أما المادة السادسة فنصت على أن كل شخص خاضع للتصريح ولا يدلي بما عنده معرض لعقوبة، لاتقل عن الدخل السنوي عن العقار الذي لم يسجله[5]، في حين نصت المادة السابعة من القرار على تخفيف الغرامة للنصف عن كل شخص يكشف للحكومة عن وجود بناية غير مصرح بها[6].

إن المتمعن لبنود ومواد هذا القرار، يدرك مدى خبث ومكر السلطة الفرنسية، واستخدامها لأسلوب التهديد والإغراء، ويتضح ذلك في نصي المادة السادسة والمادة السابعة، أين هددت كل من لم يصرح بأملاكه بدفع غرامة مالية، بالمقابل منحت كل من يخبر عن المتسترين تخفيضا للنصف من الغرامة.

كما بين نص المادة الأولى على أن الإدارة الإستعمارية قد وضعت يدها على كل الأملاك الوقفية بمختلف أنواعها، فحسب بحث عن الأوقاف قام به بعض المسؤولين الفرنسيين سنة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص161.

[2] هشام مزوجي، صالح حيمر، مضمون ونتائج قراري8 سبتمبر و7 ديسمبر1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر ص487.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ جزائر الثقافي، ص161.

[4] هشام مزوجي، صالح حيمر، مضمون ونتائج قراري8 سبتمبر و7 ديسمبر1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر.، ص487.

[5] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ص72.

[6] هشام مزوجي، صالح حيمر، مضمون ونتائج قراري8 سبتمبر و7 ديسمبر1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر ، ص487.

1936 فقد بلغ عدد الأملاك الوقفية 1419 عقارا، وتصرف الفرنسيون خلال الفترة في188 بناية استعمل بعضها لمصالح إدارتهم وهدم البعض الآخر[1].

هذا وخول هذا القرار للأوروبيين امتلاك الأوقاف، عملا بتوصية كلا من "فوجرو" و "فلاندان" الموظفين بمصلحة الأملاك العامة، والرامية لوضع الأوقاف تحت مدير مصلحة الأملاك العامة جيراردان، وإبقاء المشرفين عليها من الوكلاء[2].

وقد تمكنت السلطات الإستعمارية من تطبيق هذا القرار على مدينتي وهران وعنابة ، وكانت الأملاك الوقفية التي شملها القرار هي:

-أوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق.

-أوقاف العيون سلمت لمهندسين فرنسيين.

-أوقاف الجيش[3].

3-مخطط 25 أكتوبر1832:

بعد المراسيم والقوانين السابقة الذكر والتي كانت عبارة عن خطة ممهدة للإستيلاء على الأوقاف في الجزائر، جاءت الخطوة الفعلية لتحقيق ذلك والتي بدأت في 25 أكتوبر 1832 حين تقدم المدير العام لأملاك الدولة السيد **جيراردان** بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني[4].

وتم قبول المخطط وتطويره في شكل تقرير مفصل حول المؤسسات، ثم حول المؤسسات الوقفية نهاية 1838[5].

4-قرار17سبتمبر1835:

القاضي بتدقيق الحسابات ووضع مراقب مسلم يراقب تنظيم العائدات والنفقات من الأوقاف، مع جرد للأملاك الوقفية التابعة للهيئات والجماعات، وعزل العديد من الوكلاء، وتأسيس إدارة مركزية للحبوس مكلفة بتسيير أملاك مكة والمدينة، تضم وكيل وحوالي12 موظف، منهم ستة فرنسيين يتولون مراقبة الحبوس[6].

5-مرسوم 31 أكتوبر1838:

---

[1] فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف،ص9.

[2] هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف...، ص125.

[3] محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر-قراءة تاريخية-، ص80.

[4] هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف...، ص124.

[5] المرجع نفسه، ص124.

[6] أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي...، ص146.

جاء هذا المرسوم لتأكيد ماجاء في المراسيم والتقارير السابقة،والذي أطلق يد السلطة الفرنسية للتصرف في الأوقاف ولها أن تفعل فيها ما تشاء[1]،فاستحوذت على إدارة أوقاف: مكة والمدينة، وسبل الخيرات، وبيت المال، وأوقاف الأندلس، وهي الأملاك التي لها دخل كبير وسهل ومنظم[2].

6-المنشور الملكي21 أوت1839:

في21 أوت 1839 أعيد تعديل مفهوم الملكية وقسمت أملاك الدولة إلى ثلاثة أقسام ، وقد أدخل القانون أملاك الوقف في قسم الدومين الكولونيالي، كما نص على التعويض للمستحقين في حالة الهدم، ونص أيضا على ضرورة تطبيق القرارات السابقة وخاصة قرار7ديسمبر1830[3]،كما جزء هذا المرسوم الأملاك إلى ثلاثة أنواع:

-أملاك الدولة وهي تخص العقارات.

-الأملاك المستعمرة.

-الأملاك المحتجزة[4].

هذا وقد أتاح هذا المنشور التحكم في موارد الأوقاف وعائداتها، كما يوضحه الجدول التالي(**عائدات الأوقاف بعد الإحتلال1838-1839 بالفرنك**)[5]:

المؤسسة	1838	1839
أوقاف مكة	12789565	13194113
أوقاف سبل الخيرات	13998925	1436841
أوقاف الأندلس	409354	496398
أوقاف بيت المال	602549	2619738
أوقاف الثعالبي	5557290	539680
المجموع	33357683	18286770

[1] سمير قجاور، محمد ورنيقي، تاريخ الأوقاف في الجزائر من العهد العثماني إلى يومنا هذا، مجلة دراسات تاريخية، مج11، ص554.

[2] أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف...، ص146.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج5 ، ص167.

[4] محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، انتهاكات...، ص81.

[5] - بو بكر حميدي، مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي...، ص147.

فعائدات الأوقاف خلال سنتي 1838 و1839 أخذت ترتفع ، وذلك أن الإدارة الفرنسية كانت تشرف على إدارتها بنفسها خاصة بعد سنة 1834، بالمقابل أخذت بعض العقارات في التناقص بفعل إلحاق بعضها بمصالح إدارية، أو هدمها بحجة المنفعة العامة[1].

كما أن هذا التزايد في مداخيل الأوقاف خلال هذه السنوات جعل الإدارة الفرنسية ترفض إرجاعها لإصحابها، ذلك أنها لم تكن تنفرد بها لنفسها-أي المداخيل- وإنما كانت تخصص جزء من تلك المداخيل للإدارة ، وتسديد رواتب الموظفين[2].

ومهما كانت الصيغ التي عرفتها الملكية في الجزائر خلال مرحلة 1830 -1842، فإن النتيجة واحدة، وهي مصادرة الأوقاف وضمها إلى الدومين، وجعل ريعها لصالح الإدارة الإستعمارية[3].

والجدول الموالي يوضح عدد الأوقاف في الجزائر حسب تقرير مدير المالية (Blondel) المؤرخ في 30 نوفمبر1842[4]:

مكان الوقف	الأوقاف المثمرة	الأوقاف المختصة بالمصالح العامة	المجموع
الجزائر	1764	34	798
عنابة	60	15	5
وهران	109	23	32
قسنطينة	1276	416	692
المجموع	3209	488	697

يوضح الجدول عدد الأوقاف في الجزائر، حيث تشغل مدينة الجزائر أكبر عدد من الأوقاف المثمرة، بالمقابل تضم قسنطينة أكبر عدد من الأوقاف المختصة بالمصالح العامة، أما باقي المدن عنابة ووهران فتشغل أقل عدد من الأوقاف.

ثانيا- رفع الحصانة وتنظيم المؤسسة الوقفية(1843-1863)

[1] محمد الأمين بوحلوفة ،سفيان شبيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر ، ص139.

[2] المرجع نفسه، ص139.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص74.

[4] -هجيرة حمداني، نظرة حول تاريخ الأوقاف الجزائرية، ص126-127.

في إطار الإستيلاء على الأملاك الوقفية والعمل على رفع الحصانة عليها وجعلها خاضعة للمعاملات العقارية، أصدرت الإدارة الإستعمارية عدة تشريعات ومراسيم منها:

1-قرار23مارس1843:

صدر من طرف وزير الحربية الدوق **"دلماطي"**، تضمن ثمانية مواد، جاء في الأولى: أن كل الوصلات والمصاريف الناتجة عن المؤسسات الدينية والأوقاف مهما كان نوعها، قد أصبحت ملحقة بالميزانية الإستعمارية، أما المادة الثانية: فنصت على استمرار مصلحة أملاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية حسب القرارات السابقة[1].

2-قرار4 جوان1843:

وهو القرار المتعلق بشأن المسجد الكبير بالجزائر العاصمة، وسبب ذلك أن مصلحة أملاك الدولة قد وضعت يدها على أوقاف هذا المسجد، والذي كان وقتها مستقلا بوكيله وأوقافه باعتباره مؤسسة خاصة في نظر القانون الفرنسي،مما أدى لحدوث عصيان من طرف المفتي المالكي" مصطفى بن القبابطي" لأوامر "الماريشال بيجو" (Bugeaud)[2] ، أين قام هذا الأخير بنفيه ومصادرة أوقاف الجامع[3].

3- قرار1 أكتوبر1843:

ينص على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة وبذلك أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، الشيء الذي سمح للأوروبيين بالإستيلاء على 50 بالمئة على الأراضي الزراعية[4].

وهي سابقة خطيرة لتحقيق خطة بيجو الإستيطانية، ولتمتد يد المستوطنين للعقار الوقفي ورفع كل أشكال الحصانة عليه، التي لم تتمكن منها السلطات الحاكمة من قبل[5].

---

[1] -Albert Dévoulx, Les édifices religieux,op cit,p186.

[2] **الماريشال بيجو(Thomas Robert Bugeaud):**جنرال فرنسي ، أرسل إلى الجزائر سنة 1836 لمحاربة الأمير عبد القادر، وقع معاهدة التافنة معه سنة 1837، وفي بداية سنة 1841 عين حاكما عاما على الجزائر، استقال في جوان1847، توفي سنة 1848، عرف عنه سياسته القمعية و الإبادية وتشجيعه للإستيطان، ينظر: عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الإستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري1834-1900، ص63.

[3] عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر .....، ص268.

[4] سفيان شبيرة، محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية ...، ص281.

[5] أبو بكر الصديق حميدي ،مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي ...،ص149.

فقد ألغى عدم جواز التصرف في أملاك الأوقاف والحبوس، وأكد على ضرورة نزع ملكية الأراضي والإحتلال المؤقت من أجل المنفعة العامة كإقامة المدن والقرى والمستوطنات والتحصينات العسكرية[1].

وبالتالي أصبحت الأملاك الوقفية بموجب هذا القرار مجردة من صفة الحصانة، وصالحة للتداول التجاري، الأمر الذي أتاح الفرصة للمعمرين للإستيلاء عليها خاصة في سهول متيجة التي كان نصفها يحمل صفة الوقف[2].

فهذا القرار قد خول للدولة الفرنسية بيع أرض الأوقاف للمستعمرين أو توزيعها عليهم، وأن عقد الوقف الإسلامي لايمنع صفقة البيع الفردي أو الهبة، وهكذا استولى المستعمرون على كامل أرض الأوقاف ووزعوها فيما بينهم[3].

4-قرار3 أكتوبر1848:

أصدره الحاكم العام العسكري **شارون (Charon)**جاء في مادته الأولى:

-كل البنايات التابعة للأوقاف الإسلامية والتي لازالت مسيرة بصورة استثنائية من طرف الوكلاء، تحول مباشرة على مصالح أملاك الدولة.

-على الوكلاء تسليم العقود الأصلية للأوقاف الإسلامية إلى مصالح أملاك الدولة[4].

وما إن أصبحت الأملاك الوقفية بيد الدولة الفرنسية، حتى تناقصت ونضحت مواردها، فلم تعد تتجاوز 293 وقفا منها 125 منزلا ، و39 دكانا و3 أفران و19 بستانا و107 عناء عام 1843 وكانت قبل الإحتلال550 وقفا[5].

وبالتالي وضعت الدولة الفرنسية يدها على كل الأملاك والعقارات بما فيها العقار الوقفي ، وأصبحت المتحكمة فيه من حيث المداخيل والمصاريف، يقول عن ذلك أبو القاسم سعد الله: **«وبذلك انتزعت المساجد صغيرها وكبيرها، والزوايا سواء كانت ور اثية أوغيرور اثية، والقباب سواء كانت لوالي أولباشا، والمقابرسواء كانت عامة أوخاصة من يد وكلاءها**

[1] عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية....، ص65.

[2] رابح كنوتر، أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والإستيلاء على الملكية، ص280.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص110.

[4] -Devoulx,op cit,p187.

[5] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، ص167-168.

...ودخلت تحت إدارة أملاك الدولة ، فأصبحت هي التي تجمع المداخيل وهي التي تدفع الأجور، وتطعم الفقراء، وتصون المساجد، على الأقل من حيث المبدأ»[1].

5-قرار16 جوان1851:

جاء هذا القانون بهدف إدخال مفهوم الدومين الوطني أو الأملاك الوطنية للنظام العقاري السائد بالجزائر،وتقسيم ملكية الدومين إلى نوعين عام وخاص، كما سمح بوضع الدولة يدها على كل ما لا تعتبره القوانين الفرنسية كملكية خاصة، حتى وإن كان ملكية مشتركة أو جمعية للأهالي[2].

يتألف هذا القانون من خمسة فصول، الأول حول الدومين الوطني والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات، والثالث حول الملكية الخاصة، والرابع حول نزع الملكية والإحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة[3].

وقد تضمن الفصل الأول منه أهم القواعد التي يشملها الدومين الوطني بنوعيه دومين الدولة والدومين العام، ومن خلال نص المادة الرابعة من القانون والمتعلقة أملاك الدولة، والتي من ضمنها الأملاك المنقولة التابعة للبايلك، والأملاك التي تم حجزها، فإن وضع الأملاك الوقفية باعتباره ا جزءا من هذه العقارات،قد نظمت على أنها جزء من أملاك الدولة وبشيء من الإستثناء تلك التي كانت محجوزة.[4].

كما أن هذا القرار جاء لتوسيع فكرة الدومين العام،ونزع جميع الملكيات العقارية بما فيها الأوقاف للمنفعة العامة من جهة، وتطبيق القانون الفرنسي على الصفقات العقارية التي تتم بين الأوروبيين والسكان الأصليين من جهة أخرى[5].

ولأن هذا القرار جاء لتكريس مبدأ تكوين ملكية جديدة في الجزائر لصالح أملاك الدولة الفرنسية، فقد تم تحويل كل الملكيات التابعة للدومين الكولونيالي بما فيها الأملاك الوقفية إلى أملاك الدولة، هذه الأخيرة التي احتفظت بأحقيتها في التصرف في الجزء الذي تراه مناسبا التخلي عنه،بتسليمها إلى أملاك المقاطعة أو البلدية، أو المؤسسات الدينية أو الخيرية[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص169.

[2] محمد الأمين بن يوسف، أول قانون عقاري بالجززائر16جوان1851 بين سراب المحافظة على الملكية الأهلية وواقع تدعيم الإستيطان ، ص-ص 223 -227.

[3] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية....، ص97.

[4] المرجع نفسه، ص98.

[5] زينب بوشريف ،استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، ص50-51.

[6] عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر .....، ص273.

وتماشيا مع سياسة الإدارة الفرنسية في رفع الحصانة عن العقار الوقفي، فقد نصت المادة17 من القانون والتي تضمنت إجراءين يتعلقان بالحبوس وحق الشفعة،أن أي عقد ناقل لملكية أي عقار من شخص مسلم لشخص غير مسلم -أي أوروبي- أمر مسموح به[1]، وعليه فإن الإدارة الإستعمارية بذلك تتجاوز عقبة الحصانة التي كانت تتمتع بها الأملاك الوقفية، وقابلية هذه الأخيرة للتصرف التجاري والمعاملات العقارية، كما يتضح من هذه المادة أن المشرع الفرنسي يرمي إلى القضاء على نظام الوقف الإسلامي الذي كان سائدا آنذاك والذي يقضي بعدم قابلية نقل ملكية الأوقاف .

إن الذي يقوم بقراءة سطحية لمواد هذا القرار، قد يبدوا له أنه قد جاء لتحقيق المنفعة العامة من خلال خدمة مصالح الأهالي والمستوطنين معا، وضمان حق الملكية والإنتفاع لهم، لكن في الواقع لم يحدث شيء من هذا القبيل، ذلك أن المشرع الفرنسي قد ضمن هذا القرار بعض الإستثناءات-في حالة الحجز،المصادرة، الحصر بشأن أراضي وأملاك القبائل- التي حالت دون تمكن الأهالي من حقوقهم، بل وحتى عدم حصولهم على تعويضات ،وهو ما ينطبق على الأملاك الوقفية التي كانت تصادر بحجة المنفعة العامة، وتعهد الإدارة الإستعمارية بدفع تعويضات لأصحابها، لكن لم يحدث شيء من ذلك.

6-قرار30 أكتوبر1858:

بعد قانون16 جوان1851 الذي يحدد نظام الملكية في الجزائر، صدر مرسوم آخر بتاريخ 30 أكتوبر 1858 أخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا ، وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاكها وتوارثها[2].

وفي عمله على القوانين العقارية في الجزائر يعلم السيد روب أن قانون 1844، وقانون16 يوليو1851 والمرسوم الصادر في 30 أكتوبر 1858 أدى إلى التحقق من التصرف في ملكية الحبوس، ليس فقط فيما يتعلق بالمشتري ، ولكن أيضا فيما يتعلق بالبائعين[3].

7-قانون أفريل1862:

أصدرت السلطة الإستعمارية في أفريل سنة 1862 قانونا سمي بقانون الإستيطان صودرت بمقتضاه كثير من أراضي الجزائريين، بما في ذلك الأراضي الوقفية وأراضي العروش، بدعوى حق الدولة الفرنسية في مصادرة الأراضي من أجل المصلحة العامة[1].

---

[1] صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر...، ص102.

[2] ميلود زكريا، سميرة سعيداني، اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية(دراسة حالة الجزائر)، ص39.

[3] - Terras Jean ,Essai sur les biens Habous en Algérie...op cit,p120.

8-قانون 22 أفريل1863 [2]:

وهو القانون المشيخي المتعلق بتأسيس الملكية العقارية في الجزائر ، في الأقاليم المأهولة بالعرب، تم التصويت على هذا القانون في 13 أفريل1863 من قبل الجمعية الفرنسية[3]،وكان سبب صدوره سياسة الحصر التي أدت لعدة انتفاضات بالأوراس والحضنة ، ولأجل ذلك حاول نابليون الثالث[4]إيجاد توازن بين الإمتداد الإستيطاني وحماية وسائل بقاء الفلاحين[5].

يتكون هذا القانون الصادر عن مجلس الشيوخ (Sénatus Consulte) من 7 فصول، تضمن تحديد ملكيات الأعراش الفردية والمشاعة، وتم بمقتضاه تجزئة بعض أراضي العرش إلى وحدات عقارية فردية لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية عليها، كما نص على توزيع الأراضي على القبائل وتحويل حق الإستغلال على الأراضي العروشية إلى حق ملكية تامة[6].

فالقرار المشيخي كرس عملية الهيمنة الفرنسية على العقار والأملاك من حيث الضبط والتسيير وتوثيقها وفق القوانين الفرنسية التي تخدم التوجه الفرنسي ،وبالتالي فإن هذا القرار يفسح بطريقة مبطنة المجال أمام حق الإنتفاع العام من خلال تفكيك الملكيات الجماعية لملكيات فردية، وهو الأمر الذي ينطبق على العقار الوقفي من خلال عملية مصادرته ثم تفكيكه لملكيات تخضع لكل المعاملات التجارية سواء من قبل الفرنسيين أو المسلمين أو حتى اليهود[7].

كذلك كان الهدف من هذا القرار كما سبق وأشرنا تفكيك الملكية الجماعية وتحويلها لملكية فردية قصد تسهيل المعاملات العقارية، ولأن الأراضي العروشية خاصة تلك الواقعة في المناطق العسكرية كانت تمنع التوسع الإستيطاني الفرنسي فقد باشرت الإدارة الإستعمارية تطبيق هذا القرار عليها بهدف تفكيكها لملكيات فردية، لكن ذلك لم يستثني تلك الأراضي الواقعة في المدن من عملية تفكيكها وتحويلها وإتاحة استغلالها، أين طال هذا القرار العديد من الأملاك العقارية في مختلف مدن الجزائر وفحوصها خاصة الأملاك الوقفية منها.

---

[1] عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري"، ص34.

[2] ينظر الملحق رقم6 ، ص84-86.

[3] محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر..، ص108.

[4] **لويس نابليون(نابليون الثالث1808-1873):** هو شارل لويس نابليون ابن نابليون الأول، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية بعد سقوط النظام الملكي ، قام بانقلاب سنة 1851 وأعلن نفسه امبراطورا، أعلن الحرب على روسيا سنة 1870، توفي سنة 1873، ينظر: عبد الكريم حرمة ، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية، ص68.

[5] إسماعين بن عبد الله، قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل1863، ص76.

[6] الجيلالي دلالي، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده ، ص73.

[7] أبو بكر الصديق حميدي،مصير الأوقاف في ظل الاحتلال الفرنسي...، ص152.

ثالثا-فرنسة المؤسسة الوقفية (1873-1900).

استمرت التشريعات والقوانين الفرنسية التي طالت المؤسسة الوقفية مرحلة بعد مرحلة، إلى أن أصبحت ضمن التنظيم الفرنسي، الذي أخذ يتحكم فيها من حيث التسيير والتنظيم وما إلى ذلك.

ومن أهم التشريعات والمراسيم التي عملت على فرنسة الأملاك الوقفية في الجزائر خلال هذه المرحلة "قانون وورني1873".

1-قانون 26 جويلية 1873(مشروع وورني-Warnier-)[1]:

وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات القانونية لأجل إلغاء الملكيات الجماعية وتعويضها بالملكيات الفردية،وحسب أجيرون فإن صدوره كان سنة 1871، بعد دراسات إدارية في ذات السنة قدمت للجمعية الوطنية كمشروع لإعادة تأسيس الملكية الفردية في الجزائر[2].

يحتوي هذا القانون على 32 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب (الباب الأول: أحكام عامة،الباب الثاني:الإجراء المتعلق بتحديد الملكية الفردية، الباب الثالث: أحكام انتقالية)[3].

تضمن عدة مواد، منها تلك المتعلقة بالأوقاف في المادتين الأولى والسابعة، حيث نصت المادة الأولى على:

-تأسيس الملكية العقارية في الجزائر، تملكها والنقل التعاقدي وحقوق الملكية العقارية، مهما كان أصحابها، تسير عن طريق القوانين الفرنسية،وعليه فإن كل الحقوق المبنية على القوانين الإسلامية أو القبلية، والتي ستكون مخالفة للقوانين الفرنسية فهي ملغاة[4].

فبموجب هذه المادة فقد تم إلغاء كل القوانين والأعراف الجزائرية التي كانت تسود المعاملات في الجزائر ، بما فيها المعاملات العقارية، وتمت تصفية الأملاك الوقفية وفرنستها[5].

أما المادة السابعة فنصت على: عدم المساس بالأحوال الشخصية، وقواعد الميراث للأهالي فيما بينهم[1].

---

[1] **وورني(Warnier):**ولد سنة1810، عمل مساعد جراح في مستشفى وهران سنة 1832، واستقر منذ دلك الوقت في الجزائر،التحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، ثم مديرا للشؤون الدينية في مقاطعة وهران سنة 1848، نشر كتب تدافع عن المصالح لكولونيالية، ترك بصمته في قانون1873 الذي يحمل اسمه، ينظر: عبد الكريم حرمة،م صادرة الأراضي... ، ص100.

[2] خديجة بختاوي، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ص298.

[3] عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية....، ص100.

[4] -Terras,op cit,p119-120 .

[5] فضيل لحرش، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، ص133.

هذا وقد استهدف هذا القانون تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح الإستيطان الفرنسي، وهو ما أفقد الجزائريين إحدى الوسائل المادية والروحية والثقافية للوقوف في وجه المستعمر ومطامعه الإستيطانية الإستعمارية[2].

فالسلطة الفرنسية كانت ترى الأوقاف عقبة تحول دون سياستها الإستعمارية والإستيطانية في الجزائر، الأمر الذي دفعها إلى نقل تسييرها لإدارة أملاك الدولة من جهة، والإحتكام للقوانين الفرنسية المتعلقة بالملكية العقارية من جهة أخرى[3].

ولقد دعم قانون وورنيي بقانون آخر صدر بتاريخ 28 أفريل 1887، لكي يعمم فكرة الفرنسة بما فيها فرنسة الأملاك العقارية بصفة واسعة[4].

وبعد أن أحكمت الإدارة الإستعمارية سيطرتها على الأملاك الوقفية من خلال فرنستها وجعلها خاضعة للتنظيم الفرنسي، عمد المستعمر إلى إيجاد بدائل للمؤسسات الوقفية منها:

2-المكتب الخيري الإسلامي:

حسب أبو القاسم سعد الله فإن قانون إنشاء المكتب الخيري جاء لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه المسلمون منذ الإحتلال نتيجة استيلاء الدولة على أملاك الوقف ومصادرتها دون أن تدفع أي تعويض عنها[5].

ويضيف أيضا: «**فقد جرى نقاش حاد سنة 1888 حول ضم المكتب الخيري الإسلامي إلى المكتب الخيري الفرنسي، بدعوى أن للأول مداخيل محددة بينما الثاني ليس له ذلك، وأن في دمجهما فائدة للجميع...**»[6].

كانت مهمته توزيع الصدقات على الفقراء على أن تكون ميزانيته من المبلغ 510، 113 فرنك الذي كانت الوزارة تسلمه سنويا إلى الميزانية المحلية بالجزائر، وحدد اختصاصه في توزيع الإغاثات وتلقي التبرعات والهبات، ومكافحة الفقر وتدهور الأوضاع الإقتصادية[7].

---

[1] -عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف...، ص274.

[2] -ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الوقف ودوره الإجتماعي....، ص12.

[3] -Terras,op. cit ,p158.

[4] -محمد الحاكم بن عون، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال ....،ص227.

[5] -أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص186.

[6] -المرجع نفسه، ص196.

[7] -سفيان شبيرة، محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الإستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية ....، ص281.

وتجدر الإشارة أن الدولة الفرنسية كانت تمنح للمكتب ما لا يزيد عن 90000 فرنك سنويا، وحاولت السلطة الفرنسية تحويل طابعه بدمجه مع المكتب الخيري الأوروبي، دعما لهذا الأخير لضعفه، وبقي الحال كذلك إلى 1888[1].

3-جمعية الإغاثة الإحتياطية:

خلال عهد جول كامبون-الحاكم العام للجزائر- 1893 أصبح إنشاء الجمعيات مقننا، وتم وضع قواعد الجمعيات الإحتياطية في الأرياف، وكان مجموع حصص المساهمين يمثل رأس مال الجمعية، وهي تقوم مقام الأوقاف[2]،وكانت هذه الجمعيات تقدم قروضا ومساعدات إلى الفلاحين لتطوير زراعتهم وتنميتها وتحسين الإنتاج وكان المردود يذهب للإدارة، وقد بلغ عدد الجمعيات 44جمعية[3].

وفي الأخير يمكن القول أن مسألة الوقف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1900 ، كانت قد خضعت للسياسة الفرنسية والتنظيم الفرنسي، أين اتبعت السلطة الفرنسية عدة مراحل من أجل تقويض المؤسسة الوقفية كونها أحد المشاكل الكبيرة أمام سياستها الإستعمارية من جهة، وتناقضها مع مبادئها الإقتصادية التي رسمت من خلالها مخططها الإستيطاني الإستعماري في الجزائر.

لذا واجهتها عبر عدة مراحل عرفت خلالها عديد التشريعات والمراسيم التي اقترنت بالتشريعات العقارية التي سنتها من أجل الإستيلاء على الملكية العقارية في الجزائر والتي كان العقار الوقفي جزء لا يتجزء منها.

وهكذا تفننت سلطات الإحتلال الفرنسي في طمس إحدى معالم الثقافة والروح الدينية وحتى إحدى رموز التكافل الإجتماعي والإقتصادي بالجزائر من خلال مخطط ممنهج ساهم تدريجيا في إلغاء الأوقاف والقضاء عليها وضمها وإخضاعها للمنظومة الفرنسية ، هذه الأخيرة التي وضعت محلها مؤسسات بديلة تتماشى وأهدافها الإستعمارية الإستيطانية بالجزائر، وهو الأمر الذي سيولد حالة من عدم الرضى عن هذه الحالة من قبل الجزائريين خاصة العلماء منهم من جهة، وانعكاسات وآثار شملت مختلف المجالات والميادين الأخرى.

[1] -هجيرة حمداني، نظرة حول الأوقاف....، ص128.

[2] -محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، انتهاكات الإستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية...، ص81.

[3] -سمير قجاور، محمد ورنيقي، تاريخ الأوقاف في الجزائر....، ص555.

الفصل الثالث

تأثير السياسة الفرنسية في تسيير الأوقاف

أولا: التأثير على المجال السياسي

ثانيا: التأثير على المجال الاقتصادي والاجتماعي

ثالثا: التأثير على المجال الثقافي

لاجرم إذا قلنا أن المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر،والذي كان قد حمل معه مختلف وسائل التعمير والتشييد من جهة، ووسائل الهدم والتخريب من جهة أخرى،و التي من شأنها أن تخلق وتهيأ أرضية مناسبة للتوطين الأوروبي في المنطقة،والتي استهدفت الأملاك والمؤسسات الوقفية، أنه قد كان له تأثير كبير على هذه الأخيرة، والذي مس مختلف الجوانب والميادين.

أولا- سياسيا:

كان للسياسة الفرنسية تأثير على المؤسسة الوقفية في الجزائر من الناحية السياسة، وذلك من خلال موجة الرفض التي تركتها لدى بعض المفتين والعلماء باعتبار المؤسسة الوقفية كانت حاضنة للكثير من رجال الدين والعلم والذين كانوا يشكلون خطرا على المخطط الإستعماري، من خلال تحريضهم وحثهم للأهالي على المقاومة والتمرد، وبالتالي أثرت فيهم أساليب فرنسا الإستعمارية تجاه الأوقاف، خاصة منذ السنوات الأولى للإحتلال، ومن أمثال هؤلاء نجد محمد العنابي، ومصطفى الكبابطي، وحمدان بن عثمان خوجة.

1-محمد العنابي[1]:

كتب عدة رسائل إلى الجنرال كلوزيل مذكرا إياه ببنود معاهدة الإستسلام، ومحذرا من مغبة السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف، إلا أن الإدارة الإستعمارية قد ضربت باحتجاجاته عرض الحائط[2].

كان شديد النقد للسلطات الفرنسية جراء سياستها، وكان يكتب بلومه ونقده إلى الجنرال كلوزيل، حتى ضاق ذرعا منه فقرر وضع حد له، أين تم سجنه وكانت تهمته هي تدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي[3].

2-مصطفى بن الكبابطي[4]:

تولى الكبابطي مهمة الإفتاء من 1831 إلى غاية 1843، وقد عبر عن رفضه لسياسة فرنسا إزاء الأوقاف الإسلامية، ورأى في ضم الأوقاف إلى الدومين اعتداء على الدين الإسلامي

---

[1] ولد سنة 1775م وتوفي سنة 1851م،عاصر الثور الفرنسية، والثورات الداخلية في إيالة الجزائر، كان على مذهب الحنفية، تولى عدة وظائف، وكان على قدر كبير من العلم والمعرفة، ينظر: أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي، ص20-23.

[2] جمال عطابي، ابراهيم لونيسي، موقف الجزائريين من السياسة الإستعمارية اتجاه مصادرة الأوقاف،ص590.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ،ص40.

[4] ولد سنة 1775م بمدينة الجزائر، من أسرة ذات أصول أندلسية،تولى التدريس في الجامع الأعظم، ثم تولى القضاء على المذهب المالكي سنة 1827 بتعيين من الداي حسين باشا،ثم تولى الإفتاء على المذهب المالكي سنة 1843، توفي سنة 1860، ينظر: أسماء شلغوم، محمد قن، القاضي ومفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي 1775-1860 وموقفه من بعض قضايا عصره، ص538-540.

ورجاله،هذا الموقف جعل السلطات الإستعمارية تشن عليه حملة ضغط وتهديد وتخويف، وتم اتهامه بالمقاومة المكشوفة لأوامر الحكومة على حد قول "ديفو"K(Devoulx)[1]، كما واتهم بمواجهة كل الإجراءات التي اتخذها الحاكم العام ومساعدوه، ومعارضته لإدارة الشؤون الدينية، ونتيجة لكل ذلك قامت سلطة الإحتلال بنفيه من الجزائر خوفا من شغبه وإثارته المسلمين[2].

3-حمدان بن عثمان خوجة:

بين "حمدان بن عثمان خوجة"[3] كيف أن الإدارة الإستعمارية استولت على الأوقاف ومنحت الملكيات للمعمرين، وذلك وفقا لعقود منحتهم إياها فرنسا، وهو ما يتنافى والدين الإسلامي، دونه خرقا وتعديا على أملاك الغير، خاصة أن الأوقاف قد وجدت من أجل تحسين أوضاع الفقراء والتخفيف عن مصائبهم.

ونتيجة لهذا الخرق والتغيير في الأملاك الوقفية كتب "حمدان خوجة " عريضة إلى الجنرال "سولت" مما جاء فيها حول الأوقاف:

أ-تذكير الوزير بما جاء في نص المعاهدة الذي يتضمن، بداية بضمان الأمن للأشخاص، واحترام الممتلكات من أراضي وأمتعة وكذلك مواطن العبادة.

ب-تذكير للوزير الأعمال التي قامت بها السلطة الفرنسية وهي منافية لما جاء في بنود الوثيقة :

1. إيقافها للقاضي والمفتي، من أجل الإستيلاء على أوقاف مكة والمدينة، وعلى المؤسسات الخيرية التي قد سعى في تأسيسها آباؤنا، وجعلوها وقفا في سبيل الله ليكون مدخولها خاصا بالفقراء والمساكين واليتامى والأرامل حسبما يقتضيه نظام شريعتنا.....
2. تهديم بناياتنا الخصوصية والمؤسسات الخيرية والدينية.....
3. تهديم أحد المساجد المسمى بجامع السيدة وقد أخذت السلطة أبوابه الخارجية، وأعمدته المرمرية الجميلة وألواحه الزجاجية الصينية.....

1- إن السلطة استولت على معابدنا ومساجدنا، ولم يبق للمسلمين من هذه الأماكن سوى الربع فقط.....

---

[1] جمال عطابي، ابراهيم لونيسي، موقف الجزائريين من السياسة....، ص589.

[2] أبو القاسم سعد الله،رائد التجديد الاسلامي محمد بن العنابي ، ص22.

[3] ينتمي إلى عائلة جزائرية عريقة، ولد سنة 1773 وتوفي سنة 1742، شغل منصب أمين عام للإيالة،كان يشرف على حسابات الميزانية والسجلات التي تشمل أسماء ورتب الإنكشارية، ينظر: عادل نويهض ، معجم أعلام الجزائر، ج1، ص136-137.

2- إن السلطة استولت على جامع كتشاوة وحولته إلى كنيسة وهو المسجد الوحيد الذي بني على طراز حديث.....

3- إن السلطة قد استولت على المؤسسات الخيرية التي تعرف بالزوايا وهي أماكن مخصصة لإيواء الفقراء والمعوزين ويتحصنون بها عندما تنزل بهم بعض الشدائد[1].

الواضح أن أثر سياسة فرنسا الإستعمارية تجاه مختلف المؤسسات الإسلامية خاصة الأوقاف، كان بالغا حتى أنه مس تلك الشريحة من الشخصيات ذات المكانة العلمية والتي كانت تشغل مكانة هامة ضمن هذه المؤسسات، كما كان لها صدى في أوساط الأهالي، خاصة فيما يتعلق بالتحريض والتشجيع على المقاومة وتحدي سياسة السلطة الإستعمارية.

قد يتساءل البعض عن مدى تأثير سياسة الإستعمار في المؤسسات الوقفية في بعدها السياسي، وهل للمؤسسة الوقفية في الجزائر جانب سياسي ؟ .

حقيقة الجواب عن ذلك يكمن في مدى فهم أهداف السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف، والتي سبق وأشرنا إليها في معرض حديثنا عن خلفيات وأبعاد السياسة الفرنسية تجاه المؤسسة الوقفية في الجزائر، والتي من بينها أن الوقف يعد مركزا يأوي المتمردين وكل الداعمين والمحرضين على المقاومة خاصة العلماء والفقهاء،وهو ما يقف عائقا أمام سياسة فرنسا الإستعمارية.

لذلك جاء تأثير هذه الأخيرة على الأوقاف ،تأثيرا سياسيا ،ذلك أنها ولدت نوعا من المعارضة والتذمر إن صح التعبير لدى تلك الفئة-أي العلماء والمفتين الذين يشغلون مكانة في المؤسسة الوقفية-، وعبروا عن ذلك من خلال العرائض والإحتجاجات التي توجهوا بها إلى سلطة الإستعمار، التعبير عن استنكارهم لمثل هذه الخروقات التي مست الأوقاف.

ثانيا-اقتصاديا واجتماعيا:

1-اقتصاديا:

تعتبر الأملاك الوقفية إحدى ركائز البناء الاقتصادي في الجزائر، غير أن ترسانة القوانين العقارية والتشريعات التي سنتها إدارة الإحتلال قلبت موازين المعادلة الإقتصادية ، فأضحت الأرض هي سببا في تدهور حالة السكان الاقتصادية ، وخصوصا ماتعلق بالعقار الوقفي الذي مسته هذه التشريعات، وتتضح تأثيرات ذلك في:

- التأثيرعلى نمط الملكية:

[1] زينب بوشريف، استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، ص53.

من المعلوم أن الملكية في الجزائر وخاصة ماتعلق منها بملكية الأحباس أو الأوقاف قبل الاستعمار الفرنسي كانت تقوم على مبدأ الملكية العامة وهي التي كانت شائعة في تلك الفترة، وقد أتاحت هذه الأخيرة إمكانية الاستفادة من الوقف، وتسبيل المنفعة أو الثمرة لفائدة المسلمين لا لهيئة معينة.

لكن مع السياسة الاستعمارية التي استهدفت الأملاك الوقفية من خلال ترسانة من القوانين والتشريعات العقارية، أصبحت ملكية الأوقاف ملكية خاصة تابعة لأملاك الدولة أو الدومين، رغم ما يشاع عن المشروع الاستعماري بعدم وجود الملكية الخاصة في الجزائر ، والصحيح أنها وجدت بالفعل، والدليل على ذلك مستمد من املاك الحبوس التي كانت تغذيها الهبات والأراضي التي تصبح بلا مالك أو وريث بعد موت أصحابها، حيث تؤول هذه الأراضي المحبوسة إلى هيئات وجهات خاصة تتولى إدارتها[1].

وإرساء للإستيطان-سنت إدارة الاحتلال تشريعات تسهل عملية امتلاك مختلف العقارات ومنحها للكولون، ومن ذلك قرار أكتوبر 1844 الخاص بالأوقاف والممتلكات العقارية، والذي جاء فيه أن الأملاك والأراضي غير المستغلة، تؤول ملكيتها إلى الدولة، مما يخول لها حرية التصرف في الأملاك والحبوس المهملة أو التي بدون مالك، والذي كان له تأثير على ملكية الأراضي التي أصبحت في يد الدولة الفرنسية بحجة أنه لاتوجد أوراق أو سندات تثبت ملكيتها لأصحابها[2].

ومن أجل فرض سيطرتها الكاملة على الملكية العقارية بالجزائر بما فيها أملاك الوقف، تواصلت التشريعات والمراسيم التي أقرتها السلطة الفرنسية لذلك ، منها قانون سيناتوس كونسيلت1863 ، وقانون وارنيي1873 ، ومن بعده قانون 1887، هذه القوانين الثلاثة التي جاءت من أجل تفكيك الأراضي وتجزئتها لتسهيل عملية انتقالها إلى المستوطنين.

كان لها تأثير كبير على أراضي الوقف، باعتبارها كانت تمثل جزء كبير من الملكية في الجزائر والتي كانت تشغل مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة التي كانت مستهدفة من قبل المستعمر بهدف الإستيطان، وبالتالي فسياسة فرنسا أدت إلى تفكيك هذه الأراضي وإنشاء ملكيات فردية فيها.

[1] محمد البشير الهاشمي مغني، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف الجزائري.....، ص174.

[2] عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر. سياسة التفكك الإقتصادي والاجتماعي،ص61.

كما أن آثارها لم تتوقف إلى هذا الحد بل كان لها تأثير سلبي على السكان الأهالي من خلال فقدانهم آلاف الهكتارات، بحجة أنها شاغرة أو مستغلة بطريقة غير شرعية، وهو ما جعلهم يفقدون ملكيتهم وأحقيتهم بها[1].

- كثرة الديون وغياب الموارد المالية:

من المعلوم أن سياسة فرنسا تجاه الأوقاف والتي تضمنت فرضت الضرائب والغرامات ، هذه الأخيرة التي أقرها قرار 1844 القاضي بالاستحواذ على كل الأملاك المهملة وجعلها ضمن أملاك الدولة من جهة، مع فرض غرامات وضرائب على أصحابها الذين لا يحوزون سجل ملكية، أو لم يقدموا أوراق تثبت ملكيتهم لها.

هذه الغرامات والضرائب خلفت حالة من الديون التي أثقلت كاهل الجزائريين من جهة، كما أن سيطرة الدومين على الأملاك الوقفية أدى إلى فقدانهم لأبرز مورد مالي واقتصادي لهم، فقد كانت المؤسسات الوقفية كما تقدم بيانه عصب الدورة الاقتصادية ، فمجموعها يعادل ثلثي أملاك الموجودة في الجزائر حينذاك، وبالتالي فهي تعدو على مدخرات ومداخيل مالية هائلة تسبل منافعها لجهات مختلفة ما يتيح نوعا من الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد[2].

لكن لما آلت كل عائدات الأوقاف إلى ميزانية الدولة الفرنسية، وقع الجزائريون في حالة من العوز، ذلك أنهم أضحوا يفتقرون إلى مورد مالي بعدما كانت الأوقاف هي الممول الوحيد لهم، كما أن تدمير معظم الأوقاف من قبل السلطة الإستعمارية كان سببا في ذلك،حيث تؤكد المصادر الفرنسية أنه تم تدمير حوالي188 ملكية وقفية في مدينة الجزائر، وتحويل بعضها إلى المصالح المدنية والعسكرية الفرنسية،وبلغ عدد العقارات الوقفية التي تعرضت للهدم بالنسبة لمؤسسة الحرمين الشريفين سنة 1835 حوالي 952 عقار[3] .

- تراجع عائدات المؤسسات الوقفية:

كما سبق وأشرنا فإن المؤسسات الوقفية في الجزائر عبارة عن مؤسسة اقتصادية لها مداخيل ومخرجات، هذه الأخيرة تتمثل في قيمة الإنتاج الذي تحققه هذه المؤسسات خاصة تلك التي حبست أملاكها في شكل حوانيت ودكاكين، والتي تعود ريعها ومنافعها على عامة الناس ،وبالتالي فالسياسة الفرنسية التي استهدفت هذه المؤسسات أدت إلى حرمان الجزائريين من مصدر التمويل، ذلك أنها تتمتع بميزة التمويل الذاتي من خلال استثمار وتنمية الملك الوقفي،

[1] عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية... ، ص114.

[2] -مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري....، ص86.

[3] - محمد زاهي، مصير مؤسسة أوقاف الحرمين الشرفين ....، ص284.

وإنفاق ثماره وعوائده على الموقوف عليهم، لكن استيلاء إدارة الإحتلال على المؤسسات الوقفية أدى إلى تعطيلها، وتراجع مداخيلها وعوائدها، وتبعا لذلك حرمان الجزائريين من ذلك[1].

بالمقابل كانت أبرز المؤسسات الوقفية التي استولت عليها فرنسا قد حولت مداخيلها لصالح الإدارة الإستعمارية، مثال ذلك مؤسسة أوقاف مكة والمدينة، ومؤسسة سبل الخيرات ...إلخ، ولعل الأمر يتضح أكثر من خلال هذه الجداول الإحصائية التي تبين العائدات المالية للمؤسسات الوقفية خلال فترة الإحتلال:

الجدول الأول: أملاك مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين سنة 1837 ([2]).

نوع العقار	عدد العقارات	وارداتها بالفرنك والسنتيم
المنازل	695	773فرنك و10 سنتيم
المحلات	190	512،7فرنك و55سنتيم
الأملاك الريفية	65	916،2فرنك و10 سنتيم
عناء الحوانيت	73	536فرنك و80 سنتيم
عناء المنازل	139	664، 16 فرنك و80سنتيم
عناء الأرياف	128	932، 2 فرنك و98 سنتيم
مجموع أوقاف الحرمين	1230	336،110 فرنك و33 سنتيم.

[1] محمد زاهي، مصير مؤسسة أوقاف الحرمين الشرفين ....، ص286.

[2] -هشام مزوجي، صالح حيمر، الإجراءات الإستعمارية الفرنسية اتجاه أوقاف الحرمين الشريفين في الجزائر من 1830 إلى 1844، ص319.

الجدول الثاني:مداخيل بعض المؤسسات الوقفية من سنة 1836إلى سنة 1840 بالفرنكات[1]:

السنة	أوقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الأندلس
1836	96،107462	33،019،10	22،92
1837	46،111038	04،408،13	50،3988
1838	65،127895	25،989،13	54،4098
1839	13،131941	78،393،14	98،4063
1840	44،167585	66،715،15	85،4017

من خلال الجدول -1- نلاحظ أن مجموع الأملاك العقارية لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين قدر بـ1230 وقف، أما بخصوص مجموع عائداتها فقد قدرت بـ336،110 قرنك و33 سنتيم، الأمر الذي يشير إلى تراجع عدد الأملاك المحبوسة لصالح هذه المؤسسة الوقفية من جهة، وتراجع عائداتها بسبب السياسة الفرنسية تجاه الأملاك الوقفية من جهة أخرى**فقد كانت هذه المؤسسة الوقفية بداية الإحتلال تضم 1558 وقف، ذات مردود سنوي يناهز عن 70،43222 فرنك[2]، وينعى"دوفو" سبب ذلك إلى سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الأملاك الوقفية من تهديم وتخريب ومصادرة، يقول:** « على الرغم من كثرة عددها وضخامة عائداتها إلا أنه سرعان ما تقلص عددها بعد خمسة سنوات من الإحتلال إلى 952 مؤسسة بسبب عمليات الإستيلاء الفرنسي عليها وهدم بعضها وتحويل البعض الآخر عن الأغراض التي خصصت من أجلها مما أدى إلى تراجع عائداتها»[3].

أما الجدول -2- فنلاحظ تزايد في عائدات المؤسسات الوقفية بداية من سنة 1836 وإلى غاية 1840 ، خصوصا مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين التي بلغت عائداتها سنة 1840 : 44،167585 فرنك، وبالتالي فهي تحتل المرتبة الأولى بين المؤسسات الوقفية الأخرى، لكن كل هذه العائدات تصرف على المصالح الفرنسية بالمقابل كان الأهالي الجزائريين محرومين من ذلك.

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف...، ص263.

[2] المرجع نفسه، ص239-240.

[3] -Devoulx,Notes Historique sur les mosquées est autres édifices religieux d'Alger,Revue Africaine,N°4 ,1860,p471.

فالسياسة الفرنسية تجاه المؤسسات الوقفية في الجزائر كان لها أثر في هذه الأخيرة من حيث التحكم في نسبة المداخيل والعائدات التي تدرها هذه المؤسسات، والتي كانت في البداية ضئيلة نتيجة هدم بعض الأملاك الوقفية التابعة لها هذا من جهة، من جهة أخرى انخفاض مردود الأوقاف المالي بسبب الاختلاس خاصة ماتعلق بأوقاف مكة والمدينة، فقد انخفض فائض الخزينة من 71703 فرنك فرنسي سنة 1830 إلى 19003 فرنك فرنسي سنة 1831، ثم استمر في الإنخفاض إلى أن وصل 11047 فرنك فرنسي سنة 1832، وفي سنة 1833 انخفض إلى 680 فرنك، ولم يبقى من عائدات هذه المؤسسة سوى مبلغ بسيط[1]، لكن مع السنوات الموالية أي بعد خمس سنوات من الإحتلال أضحت عائداتها مرتفعة نتيجة السياسة الإستعمارية التي كانت تتحكم في ذلك وتسبيل منافعها لصالحها.

- التأثيرعلى النظام الإداري للمؤسسات الوقفية:

عرفت المؤسسات الوقفية في الجزائر بداية الإحتلال نوعا من الإعتداء والتصفية التي مارستها السياسة الإستعمارية، هذه الأخيرة التي أثرت في مختلف الجوانب خصوصا الجانب التنظيمي والإداري للأوقاف، وذلك من خلال إحداث تغييرات مختلفة على معظم المؤسسات الوقفية وعلى رأسها أوقاف الحرمين الشريفين، أين قامت بتسريح الوكيل واستبداله بوكيل آخر وضع تحت مراقبة مصلحة إدارة المالية[2]، هذا وأجبر الوكلاء على تقديم الحسابات الخاصة بالمداخيل من أجل الحصول على الرخص الخاصة بالنفقات.

هذا وكان تأثير سياسة فرنسا الإستعمارية على المؤسسة الوقفية من حيث الإدارة، التنظيم، والتسيير وذلك من خلال:

-تدخل مصالح المالية الفرنسية لتسيير المؤسسات الوقفية.

-تعيين مراقب مسلم يوضع بجانب وكيل مؤسسة الحرمين الشريفين.

-جرد الدفاتر، ومراقبة مداخيل وعائدات الأوقاف بحضور المفتي ومراقب الأملاك[3].

2- اجتماعيا:

مثلما كان للسياسة الفرنسية تأثير على الأوقاف في جانبها الإقتصادي، كذلك كان لها وقع وأثر كبير على الجانب الإجتماعي باعتبار المؤسسة الوقفية الجزائرية مؤسسة اجتماعية ، كونها

[1] نادية براهيمي، الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري، ص28.

[2] محمد زاهي، مصير مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، ص284.

[3] مليود زكريا، سميرة سعيداني، اقتصاديات نظام الوقف...، ص38.

تقوم على خدمة المجتمع الجزائري من خلال ريعها وفوائها التي تصرف إلى الفئات المحرومة للإنتفاع بها.

ونتيجة للسياسة الإستعمارية التي استهدفت مختلف الأوقاف، فقد تناقصت وشحت موارد هذه الأخيرة وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من الفقر والعوز في أوساط الجزائريين، رغم الوعود التي تعهدت بها الإدارة الفرنسية للتكفل بالمساعدات الإجتماعية للفقراء والمحتاجين، والتي لم تفي بها.

هذا وكانت الفئات الأكثر ضررا جراء هذه السياسة، الوكلاء الذين يشرفون على إدارة وتسيير الأوقاف، أين لحقهم الفقر والحاجة، بعدما أعفتهم الإدارة الفرنسية من وظيفتهم، أو هدم البناية الدينية التي كانوا يسيرونها[1].

وبالموازاة مع عمليات المصادرة والإستيلاء التي طالت الأوقاف الإسلامية بالجزائر، توقف بل وامتنع العديد من الجزائريين من تحبيس أوقاف جديدة، وهو الأمر الذي ولد حالة من البطالة بسبب فقدانهم لمصدر من مصادر دخلهم، وبالتالي استفحل العوز والفقر في المجتمع الجزائري من جهة، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة المجاعة التي انتشرت في البلاد حتى أن الناس لم يجدوا مايأكلونه، فحتى المدخرات التي كانت في وقت ما توفرها الأوقاف أضحت منعدمة،فكانت المجاعة التي عرفتها الجزائر ما بين 1867-1868 أكبرها والتي أودت بحياة الكثير من السكان[2]، الأمر الذي دفع عددا من الأعيان للمطالبة بإعادة الأوقاف التي تعد مصدر رزق للمحتاجين ومظهر من مظاهر الإسلام[3].

كما كان لسياسة المصادرة والحجز التي مارستها الإدارة الفرنسية على الأملاك الوقفية في الجزائر تأثير على البنية الإجتماعية لهذه الأخيرة، فقد أضحت عبارة عن مؤسسة اجتماعية كولونيالية، ذلك أن جل نشاطاتها وأعمالها كانت تخدم الكولون بالدرجة الأولى مثل المكتب الخيري الإسلامي، ويشير أبو القاسم سعد الله إلى هذا المكتب يقول: «**...وعندما لم يبق قائما من الأوقاف إلا النزر اليسير أسست الإدارة الفرنسية مكتبا سمي بالمكتب الخيري الإسلامي ليشرف على ميزانية سنوية من 113510 فرنك ...** »[4].

يضاف إلى هذا موجة الهجرة التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، كانت بسبب مصادرة ممتلكات الجزائريين وأراضيهم، وإذا أخذنا بعين الإعتبار العقار الوقفي ضمن هذا الطرح، فقد

[1] عبد القادر طويلب، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف....، ص272.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1،ص163.

[3] عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر، ص75.

[4] محمد شقرة، الزكاة والأوقاف في المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر1830-1914، ص276.

كان يمثل نسبة كبيرة من الملكية العقارية في الجزائر، وبالتالي فإن فقدان الجزائريين لأراضيهم وخصوصا تلك التي ضمن الأملاك المحبوسة، حتما دفعهم إلى اختيار باب الهجرة بحثا عن مصادر أخرى تضمن لهم دخلا جديدا، وفي الحقيقة هذه الهجرة هجرة قسرية أو تهجير نحو البلدان العربية والإسلامية، بحكم الفاقة والحاجة الملحة التي تسببت فيها السلطة الفرنسية، من خلال مسلكها التشريعي الماكر والممنهج، والذي يعتبر اغتصاب الأوقاف أحد أبرز أوجهه[1].

ثالثا- ثقافيا.

1-دينيا:

لاجرم إذا قلنا أن الحالة الثقافية التي كانت عليها الجزائر قبل الإحتلال 1830،كانت أكثر ازدهارا ونموا، ومرد ذلك هو المؤسسات الوقفية التي كانت تتولى رعاية الجانب الثقافي للمجتمع الجزائري آنذلك، فكانت هذه المؤسسات هي المدرسة والمسجد والزاوية وحتى الكتاب، والتي من خلالها كان الأهالي يتلقون مبادئ الدين الإسلامي ومختلف أصناف التعليم .

لكن مع دخول الإحتلال واستهدافه للمؤسسات الوقفية، أضحى الوضع الثقافي مترديا ومتقهقرا نتيجة السياسة الإستعمارية التي باشرت عملية التخريب والهدم والإعتداء على مختلف الأوقاف والمؤسسات الدينية التابعة لها،وهو ما كان له تأثير كبير على الجانب الثقافي خاصة الديني والذي عنيت به هذه المؤسسات خاصة المساجد والكتاتيب منها.

فقد أدت سياسة فرنسا الإستعمارية من هدم وتخريب إلى تحويل المؤسسات الوقفية خاصة الدينية منها-المساجد- إلى كنائس وثكنات ومخازن للأسلحة ومراكز إيواء الجيش الفرنسي، أين فقدت مدينة الجزائر العاصمة عشرات المساجد والزوايا[2]، ما أفقدها وظيفتها الدينية وتدنيسها والدوس على حرمتها، ويوضح أبو القاسم سعد الله مصير الأوقاف بقوله: « **لقد رأينا مآل الأوقاف الإسلامية مآل مؤلم ومضر بالصالح العام للمجتمع الجزائري، فبعد أن كانت موردا للتعليم وتنشيط الحياة الدينية والتكافل الإجتماعي وصيانة المساجد وتكريم العلماء ونحو ذلك انتهت إلى ثكنات وطرقات وساحات وكنائس ومزارع للكولون... »**[3].

نورد في هذا السياق بعضا من المساجد التي تغيرت وظيفتها بعد احتلال الجزائر، منها مساجد قسنطينة سنة 1837 التي كانت تضم نحو سبعين (70) مسجدا، والتي طالتها أيادي المستعمر وحولتها وفقا لنهجها ومصالحها إلى:

---

[1] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية...، ص88.

[2] أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف الجزائرية...، ص153.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص202-203.

-جامع سوق الغزل حول إلى كاتدرائية كاثوليكية.

-جامع القصبة تم هدمه[1] .

وكانت قد خصصت سلطة الإستعمار 8 مساجد، و229 ملكية محبسة باسمها للخدمات العسكرية، من إسكان لوحدات الجيش واستخدامها كسجون، وخصصت كذلك 7 مساجد أو زوايا وحوالي 282 ملكية محبسة لها للخدمات المدنية (مستشفيات، أديرة ، ملاجئ، سجون...)، ومعابد للديانة المسيحية[2].

أما في مدينة الجزائر فقد تم الإستيلاء على العديد من المساجد وتخريبها منها:

-مسجد جامع كتشاوة[3] ، الذي حوله الدوق "دو روفيغو"[4](Dorifago) إلى كاتدرائية[5].

-مسجد جامع القشاش حول إلى مستشفى مدني ثم مخزن مركزي[6].

-مسجد علي بتشين[7] ألحق بمصالح الصيدلة المركزية، ثم أصبح كنيسة سميت " سيدة النصر "[8].

هذا الإعتداء الصريح على الأوقاف التي كانت أغلبها عبارة عن دور للعبادة ينفي بشكل قاطع كل ماتعهدت به فرنسا خلال خطابها الذي قدمه ديبورمون بشأن احترام مقومات الشعب الجزائري المسلم، والذي يقول فيه: « **فآمنوا بصدق كلامين ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا غير متغير ولا متأول، أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ماهي الآن عليه وأكثر، وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكمن فإن حضورنا عندكم ليس لأجل محاربتكم، وإنما قصدنا محاربة باشتكم...** »[9].

هذا وتظهر آثار سياسة المستعمر تجاه الأوقاف في بعدها الديني، في تناقص وتراجع دور العبادة من : 186 مؤسسة موزعة على النحو الآتي:

---

[1] سعود هلالي، الأوقاف الجزائرية....، ص89.

[2] محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين...، ص140.

[3] ينظر الملحق رقم12صورة الجامع، ص93.

[4] سياسي وجنرال فرنسي، اسمه الكامل جان ماري روني هافري 1774-1833، من أنصار نابليون الأوفياء، عين قائدا للجيوش الفرنسية في الجزائر سنة 1831، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص22.

[5] -Charles André Julien ,Histoire de L'Algérie Contemporaine,T1,pp91-92.

[6] -Albert Devoulx ,Les Edifices Religieux...,op.cit ,pp 85-87

[7] بناه البحار علي بتشين ، وهو تحريف لاسم (بوتي نينو) والتي تعني القزم، وقيل أنه بناه على نفقته ومن ماله الخاص ، وذلك سنة 1622م، ينظر: سيد أحمد باغلي، سلسلة فن وثقافة، ص79.

[8] -Ibid,pp56-61.

[9] -M.Bresnier ,Proclamation en Arabe Adressée par Général De Bourmont , Revue Africaine,Tome 6,Paris,1862,p154.

13 مسجدا جامعا، 108 مسجدا صغيرا،32 مصلى، و12 زاوية ، ليصبح 12 مسجدا منها 8 مساجد كبيرة بعد سنة 1862، ولم يقتصر هذا التراجع في دور العبادة على مدينة الجزائر فحسب، بل شمل باقي المدن الجزائرية، ففي مدينة قسنطينة، انخفضت أماكن العبادة من 86 إلى 30 في أقل من عشر سنوات 1837-1846[1].

ولما كان الوقف في الجزائر مؤسسة دينية تجمع بين تلقين أصول الدين الإسلامي من جهة، وبناء نشئ يقوم بواجب الحفاظ على هذا الدين، فقد كانت السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف قد أثرت في من يرتادونه سواء كانوا طلبة أو فقهاء أو علماء، وذلك من خلال حرمانهم من مواصلة واجباتهم الدينية في هذه المؤسسات التي تعرضت للهدم والتخريب، كما ولا يخفا علينا ماقامت به سلطة الإستعمار تجاه علماء وفقهاء هذه الأوقاف وذلك بنفيهم، وحل محلهم علماء ورجال دين كانت فرنسا قد كونتهم، وأوكلت إليهم إدارة المساجد ومراقبة الزوايا، والزمتهم بالتعاون مع الإدارة الفرنسية، ما أدى إلى ضياع هيبتهم ونفوذهم وفقدان احترامهم، ونفس الشيء حصل لرجال الزوايا الذين تعاونوا معها[2].

فالتأثير الكبير للمراسيم والخطط الفرنسية تجاه المؤسسات الوقفية في جانبها الديني يكمن في تصيير تلك المؤسسات إلى مراكز لنشر العقيدة المسيحية، وهو ما يحول دون استمراريتها في آداء وظيفتها الدينية ففرنسا حسب "آجرون" كانت عازمة على تسيير الإسلام كدين لا يمارس بكل حرية[3]، وذلك من خلال بتر الركيزة التي يستند عليها وهي الوقف.

وقد ندد بعض الساسة الفرنسيين بهذه الممارسات منهم، دوطوكفيل بقوله: «**إن المجتمع الإسلامي في افريقيا الشمالية لم يكن غير متمدن بل كانت مدنيته متأخرة وناقصة وكان يحتوي على عدد كبير من المؤسسات الدينية مهمتها البر والإحسان ونشر التعليم في جميع الوطن، وقد استحوذنا على مداخيلها وحرفنا أهدافها وقضينا على الجمعيات الخيرية وخربنا المدارس فهدت دعائم العرفان وشتتنا شمل الزوايا**»[4].

2-تعليميا:

مثلما كان للسياسة الفرنسية تأثيرها على الأوقاف من ناحية الدين كون الأوقاف مؤسسة دينية، كذلك كان لها تأثيرها على الجانب التعليمي، والذي عنيت به المؤسسات الوقفية في

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم ، ص22.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري،ص42.

[3] Charles robert agéron,Histoire de L'Algérie contomporaine1871-1954,T2,paris,1979 ,272.

[4] فرحات عباس، ليل الإستعمار،ص93-94.

الجزائر، إذ تعد هذه الأخيرة مؤسسة تعليمية بامتياز من خلال حلقات الدروس والمحاضرات التي كانت تقام فيها خاصة في الزوايا وكبرى مساجد مدينة الجزائر .

لكن مع استيلاء الإستعمار على هذه الأوقاف أضحى التعليم متقهقرا وتراجع دور هذه الأخيرة، فخيم الجهل والأمية على الجزائريين، وقد عبر أحد شهود عيان عن ذلك بقوله:« ...**إننا قد جعلنا المجتمع الجزائري أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...، لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات الوقفية حيثما وجدت، لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة بها فقمنا بتقليص عدد المنشآت الخيرية وتخلينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين لقد انطفأت الأنوار من حولنا...أي أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل ان يعرفنا**»[1].

فالمخطط الفرنسي استهدف المؤسسات الوقفية باعتبارها أهم دعامة وممول للتعليم في الجزائر، ليتراجع تبعا لذلك عدد دور التعليم والمدارس، وينتشر الجهل والأمية، إلى جانب التضييق على المعلمين وحملهم على تغيير العمل أو الهجرة، أو حتى نفيهم –داخل أو خارج البلاد [2].

ومع انهيار الأملاك الوقفية وتشريد أصحابها والوكلاء القائمين عليها، انهارت البنية الأساسية للثقافة والعلم في الجزائر، أين فقد الجزائر العاصمة وحدها ما يفوق 100 مدرسة تعليمية بمختلف أشكالها[3]،وحسب الإحصائيات الفرنسية تم هدم والإستيلاء على 349 زاوية من أشهرها "زاوية القشاش"[4] و"الصباغين والمقياسين" ، وأغلقت عدة مدارس منها مدرسة "الجامع الكبير"، ومدرسة "جامع السيدة"[5] [6]، كما قامت بتهديم العديد من المدارس التي كانت تابعة للأوقاف منها في مدينة الجزائر:

-مدرسة القشاش.

-مدرسة الجامع الكبير.

-مدرسة جامع السلطان.

---

[1] محمد الحاكم بن عون، مسألة الوقف في الجزائر...، ص231.

[2] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية...، ص89.

[3] أبو بكر الصديق حميدي، مصير الأوقاف...، ص153.

[4] تأسست سنة 1659، تقع بجوار مسجد القشاش الذي حملت اسمه، تعتبر زاوية ومدرسة عليا، ينظر: عبد الحميد عومري،الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914، ص38

[5] وهي مدرسة تابعة لمسجد السيدة، وهو من أقدم مساجد الجزائر، يقال أنه سمي باسم بنت مولاي الناصر ملك بجاية ،جدده محمد باشا بن عثمان بعد أن هدمه الإسبان في القرن18م، ينظر: أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، ص24-32.

[6] محمد الأمين بوحلوفة ، سفيان شبيرة، انتهاكات الإستعمار...، ص ص82-83.

-مدرسة جامع خير الدين.

-مدرسة جامع سيدي عبد الرحمان الثعالبي[1].

وبتواصل السياسة الإستعمارية تجاه الأوقاف، جفت مصادر تمويل هذه المؤسسات، واختفت الكثير من المراكز التعليمية، وانهارت المنظومة التعليمية جراء انتشار سلوكيات غير حضارية،

والتي كانت الأوقاف تعمل على محاربتها فيما مضى-مثل الطرقية وانتشار البدع والخرافات-[2].

زيادة على هذا كان تأثير السياسة الفرنسية على الأوقاف، قد مس وبشكل كبير ذلك الرصيد الفكري الذي كانت تحتفظ به تلك المؤسسات بين ثناياها، فمع تخريب العديد من المؤسسات الوقفية ودور العلم التابعة لها، ضاعت العديد من المخطوطات والكتب، والتي وقعت معظمها في أيدي الإستعمار[3].

هذا ولم يقتصر تأثيرها على هذا النحو فحسب، بل قامت الإدارة الإستعمارية بالتدخل في الوظيفة التعليمية لهذه المؤسسات، وذلك بوضع بدائل للمؤسسات التعليمية والثقافية التي كانت توفرها المنظومة الوقفية، وتمثلت في المدارس الفرنسية العربية التي كان هدفها فرنسة الشعب والقضاء على هويته العربية الإسلامية، وهو ما أفقد المؤسسة الوقفية قيمتها ووظيفتها التي وجدت من أجلها وهي التثقيف والحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية[4].

وخلاصة القول في هذا الفصل، أن تأثير سياسة فرنسا الإستعمارية ومخططها الإستعماري الإستيطاني على المؤسسات الوقفية في الجزائر كان كبيرا، ذلك أنه قد مس مختلف الجوانب والميادين، وكان هذا التأثير سلبيا أكثر منه إيجابيا كونه أثر على الأوقاف بما يتماشى وتطلعات السياسة الإستعمارية ومصالح السلطة الفرنسية في الجزائر.

كما تتبعنا في هذا الفصل هذا التأثير في مختلف أبعاده، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، وحتى ثقافيا، ذلك كون المؤسسة الوقفية في الجزائر كانت تنظيما جمع بين مختلف جوانب ومناحي الحياة.

فقد مثلت مختلف التشريعات التي جاءت بها الإدارة الإستعمارية في حقيقتها سياسة استدمارية قمعية، كان لها تأثير على الوقف من خلال تحريك الطبقة المثقفة التي كانت تتولى

---

[1] مسعود هلالي، الأوقاف الجزائرية...، ص89.

[2] أبو بكر الصديق حميدي ،مصير الأوقاف في ظل الاحتلال....،ص153.

[3] أبو بكر الصديق حميدي ،مصير الأوقاف في ظل الاحتلال....،، ص154.

[4] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1954، وانعكاساتها على المغرب العربي، ص129.

إدارته والإشراف عليه، وتتوجه نحو الأسلوب الإحتجاجي لعرض مواقفها إزاء هذه السياسة، من خلال العرائض المقدمة لفرنسا لوقف هذا الإعتداء الجائر على الوقف.كما عملت السياسة الإستعمارية على تكريس وإنجاح العملية الاستيطانية من خلال استهداف الأملاك الوقفية، التي أصبحت ملكيتها تؤول للسلطة الاستعمارية ما جعلها تفقد قيمتها الاقتصادية وتصبح قاعد اقتصادية لفرنسا تستند عليها في تجسيد مخططها الاستعماري من جهة من خلال استحواذها على مداخيلها وعائداتها المالية، بالمقابل إضعاف المجتمع الجزائري الذي فقد أحد مصادر التمويل وبالتالي دخل في حالة من العوز والفاقة من جهة أخرى.

إن مسلك الإدارة الاستعمارية الفرنسية من خلال استهداف العقار الوقفي : كان له بالغ الأثر على هذا الأخير في بعديه الديني والتعليمي، باعتبار المؤسسة الوقفية مؤسسة ثقافية، دورها الحفاظ على الدين والموروث الثقافي العربي الإسلامي، لذلك كانت سياسة التصفية والتدمير التي طالتها قد أثرت في مقومات الهوية الوطنية والحضارة العربية الإسلامية، ليتراجع ويتقهقر الدين والتعليم معا بفعل الممارسات الاستعمارية في حق مختلف الأوقاف والأملاك المحبوسة التي كانت تمول التعليم ويتشرب منها الجزائري العلم الشرعي، ويستلهم منها الوازع الديني، في الوقت الذي آلت إليه تلك المؤسسات إلى مراكز للتمسيح وخدمة الكولون الفرنسي.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "المسألة الوقفية في الجزائر المستعمرة 1830-1900" ،خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

- يعد الوقف فرعا من فروع المؤسسة الدينية والثقافية في الجزائر، وعاملا اقتصاديا حيويا تعود منافعه على شتى مناحي الحياة سواء المادية منها أو الأدبية، وهو أشكال منه ماهو وقف عام، ومنه ماهو وقف خاص.
- لقد تميزت الأملاك الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني بكثرتها وتوسع انتشارها على كامل البلاد، فقد كانت موزعة على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني ثقافي وأخرى اقتصادي، والتي كان لها نظام إداري خاص بها، ومن هذه المؤسسات : مؤسسة سبل الخيرات، ومؤسسة الحرمين الشريفين ومؤسسة مكة والمدينة ....الخ.
- تفنن الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر سنة 1830 في الأساليب والسياسات لفرض سيطرته على الساكنة والأرض معا، وقد كانت سياسته تجاه المؤسسات الدينية والثقافية أكثرها وأشدها، كونها تستهدف مقومات الأمة الجزائرية، ليكون الوقف المستهدف الأول، ولتنطلق يد السلب والنهب والتخريب دون احترام للاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا المتعلقة بالمؤسسات الدينية والشريعة الإسلامية والأوقاف، بدعوى الوقوف ضد كل ما يعيق السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.
- إن أهداف السياسة الفرنسية تجاه الوقف تكمن في العمل على إنجاح المشروع الاستيطاني في الجزائر من جهة، والقضاء على معالم الشخصية والهوية الجزائرية الإسلامية العربية من جهة أخرى.
- باشرت السلطات الاستعمارية عملية تسيير وإدارة الوقف من خلال جملة من المراسيم والتشريعات التي أتاحت لها السيطرة التامة على المؤسسة الوقفية وذلك عبر مراحل، كانت بدايتها بتفكيك وتصفية الأوقاف، ثم رفع الحصانة عن الأملاك الوقفية وتنظيمها، وأخيرا فرنستها والسيطرة عليها واستحداث مؤسسات بديلة لها تخدم المصالح الفرنسية.
- شكلت القوانين والتشريعات الاستعمارية بشأن الأوقاف في الجزائر شكلا من أشكال القمع، والذي اتخذ الغطاء القانوني كذريعة لتبرير ممارسات المستعمر.
- كان للسياسة الفرنسية تأثير كبير على تسيير وتنظيم المؤسسة الوقفية في الجزائر، ويتضح ذلك في خلق نوع من المعارضة والاحتجاج لدى مسيري هذه الأوقاف، بل وحتى لدى وكلائها من مفتين وعلماء، والذين كان يؤلبون الرأي العام المحلي ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته .

- يتجلى تأثير المخطط الاستعماري الفرنسي على المؤسسة الوقفية، في تحويل ملكية هذه الأخيرة إلى أملاك الدولة الفرنسية، وبالتالي التحكم فيها من حيث تسيير ومن حيث المداخل والعائدات، وهو الأمر الذي أثقل كاهل المستفيد منها وهو الجزائري بالديون جراء عدم التصريح بممتلكاته التابعة لهذه الأوقاف، وفقدانه لمصدر تمويل هام.
- أتاحت السياسة الفرنسية التحكم في مداخيل وعائدات الأوقاف، وصرفها على مصالحها متجاهلة بذلك الأساس الذي وجدت لأجله الأوقاف وهو خدمة الجزائريين وتسبيل منافعها للمحتاجين والفقراء.
- مثلما أثرت سياسة فرنسا على الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة الوقفية، كذلك أثرت على وظيفتها الدينية والتعليمية، فقد أفرغتها من محتواها الثقافي والديني من خلال تهديمها وطرد فقهائها وعلمائها، وتحويلها إلى مراكز استيطانية وكنائس تحتضن النصرانية.
- ومع ذلك نقول: وإن كان الاحتلال الفرنسي قد قوض المؤسسة الوقفية واستنزفها وحولها عن مسارها وهدفها الذي وجدت من أجله، متباهيا بذلك وأنه وضع حدا لإحدى مراكز الدين والثقافة، إلا أن الجزائري واصل كفاحه من أجل هويته العربية الإسلامية، فالمعركة لم تتوقف فقط بهدم وقف أو آخر وإنما تواصلت رغم سعي المستعمر لتغييرها من خلال تشريعاته القمعية.

الملاحق

الملحق رقم1: مخطط للمؤسسات الوقفية في الجزائر[1].

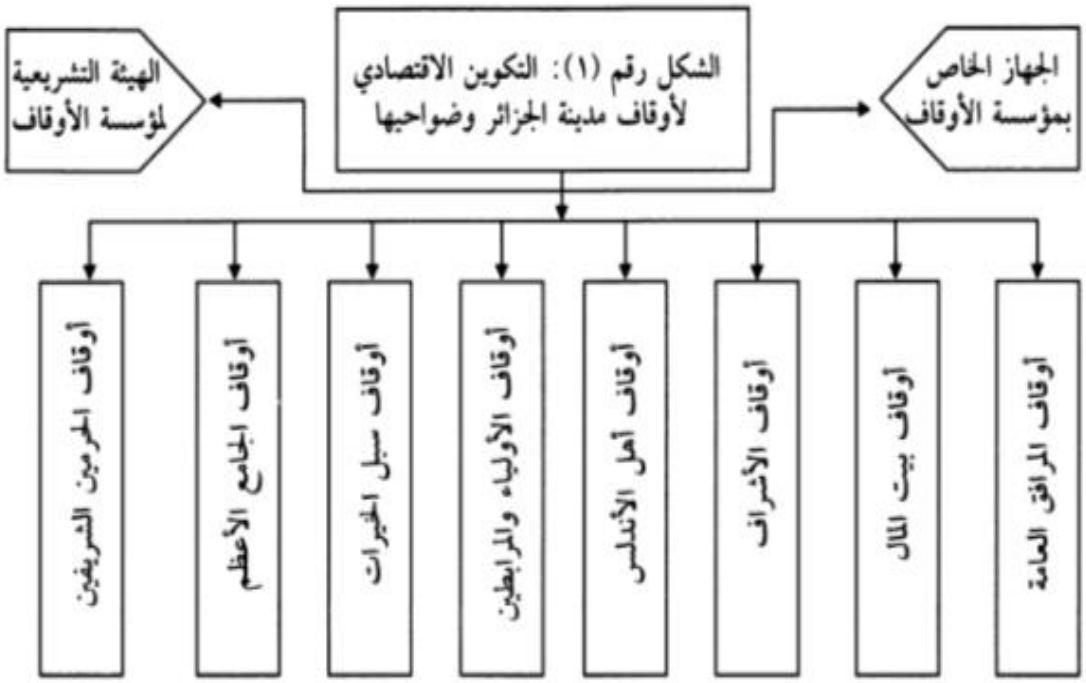

[1] -ميلود زكريا، سميرة سعيداني، اقتصاديات نظام الوقف...، المرجع السابق، ص22.

الملحق رقم2: جدول يمثل الأملاك التابعة للمؤسسات الوقفية خلال العهد العثماني[1].

نوع الوقف	منازل	دكاكين	مخازن	أفران	طاحونات	فنادق	مقاهي	غرف	بساتين	ضيعات	أفران الجير	أوقاف أخرى	المجموع
عدده	٨٤٠	٢٥٨	٣٣	١١	٦	١	٤	٨٢	٥٧	٦٢	٣	٢٠١	١٥٥٨
مردوديته	٢٦٦٥٣,٨	٤٢٧٨,٦	٤٤٩,٧	١٠٢,٦	٩٧,٥	١٣٥,٧	١٦١,٧	٨٤٦,٦٥	١٢٥٧,٤٥	١٨٣٠,٤٥	٢٠٠,٤٥	٧٢٠٩,٢٥	٣٢٢٢,٧ف

نوع الوقف	منازل	بساتين	مزارع	أفران	أوقاف أخرى	المجموع	مجموع مردودها	بالإضافة إلى: أملاك موقوفة على الجامع الأعظم فقط: ١٥٧ ملكية منها ٤٠ ملكية زراعية
عدده	٨٢	٣٩	١٩	٣	٣	١٤٩	١٢٠٠٠ فرنك	

نوع الوقف	ملكية مستغلة مباشرة	ملكية يأخذ عنها العناء	المجموع	مجموع مردودها
عدده	١١٩	٢١٢	٣٣١	١٦٠٠٠ فرنك

وقف سيدي عبدالرحمن عدده ٨٢		وقف سيدي الجامعي عدده ٢٥	أوقاف باقي الأولياء
نوع الوقف	ملكية مستغلة مباشرة	ملكية يأخذ عنها العناء	المجموع	مجموع مردودها
عدده	١١٩	٢١٢	١٠١	٤٠٠٠ فرنك

العديد من أملاك الأوقاف	مردودها ينفق على ٣٠٠ أسرة

التصرف في بعض الأوقاف الأهلية التي توفي عنها أصحابها وبقيت بدون عقب

عدة أملاك وقفية للإنفاق على المرافق العامة، الطرق والعيون والقنوات	أوقاف الكتاتين

المصدر: تم إعداده اعتمادًا على ما يلي:

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص١٩١، ٢٧٩.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، الأوقاف في الجزائر، مرجع سابق، ص٩١، ٩٩.

[1] -المرجع نفسه، ص23.

الملحق رقم3: نص قرار7 ديسمبر1830[1].

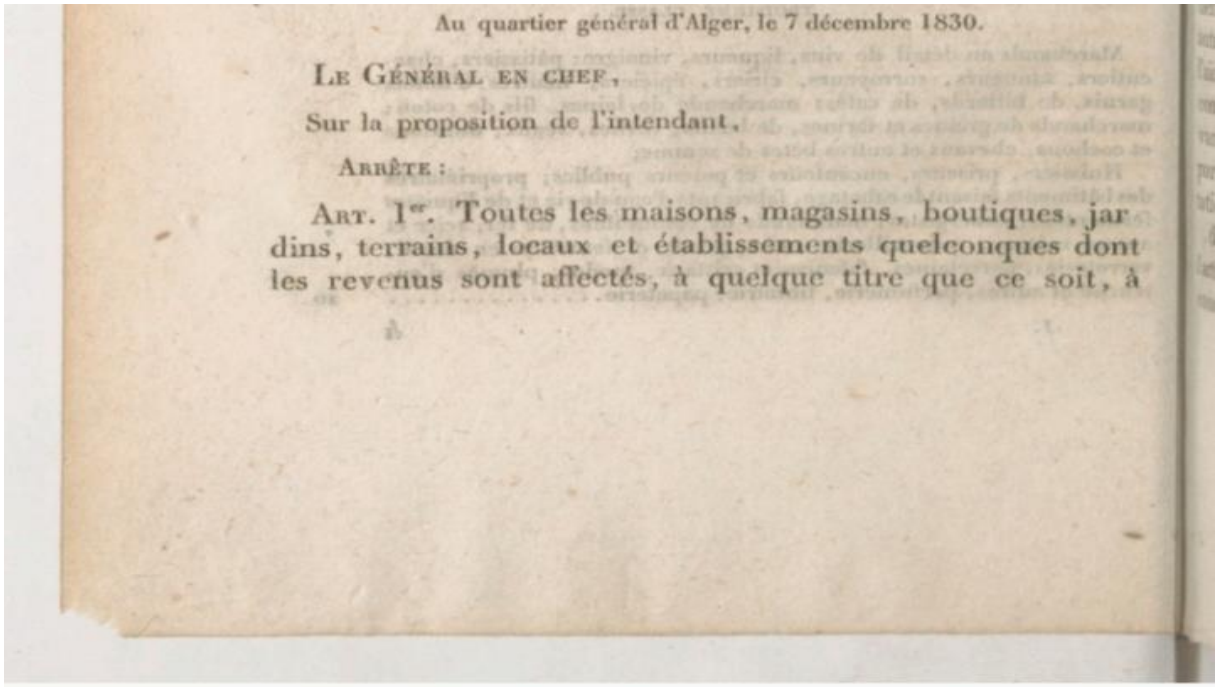

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE :

ART. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

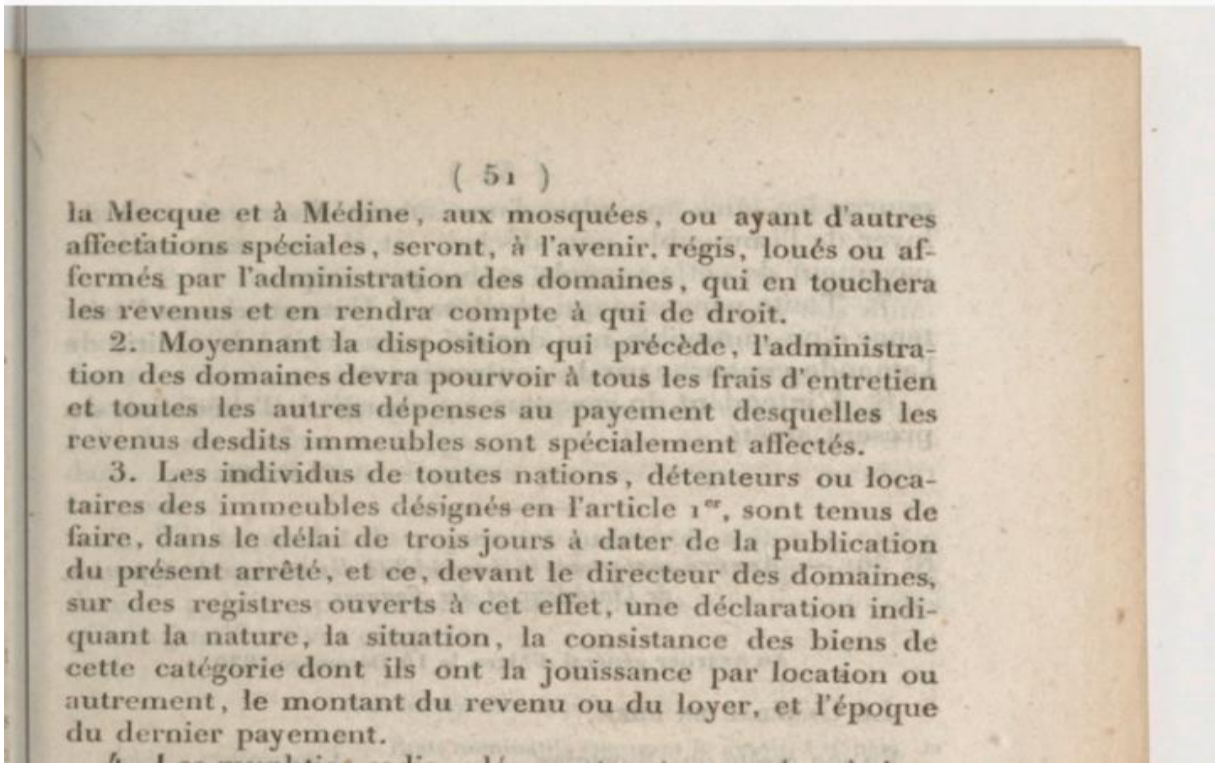

(51)

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

[1] -Ministère De La Guerre,Collection Des Actes Du Guvernement Depuis L'Occupation D'Alger Jusqu'au 1 Octobre1834,Paris,1843,pp50-51.

الملحق رقم4: نص قرار23 مارس1843 [1].

Arrêté ministériel du 23 mars 1843 :

Vu l'arrêté du 7 decembre 1850, qui a ordonné la réunion au domaine de l'État, en Algérie, de tous les biens appartenant aux corporations, mosquées et autres établissements pieux, à la charge par cette administration d'acquitter, sur les revenus, les dépenses de ces établissements ; — l'ordonnance du 31 octobre 1838, qui place la gestion des établissements religieux sous la surveillance et la direction de l'administration financière ; — l'ordonnance royale du 21 août 1839 sur le régime financier de l'Algérie; — Considérant que si, dans l'intérêt des corporations et de la population musulmane, il a été nécessaire de surseoir à l'exécution de l'arrêté du 7 décembre, afin de laisser à l'administration le temps d'étudier et de bien connaître les ressources et les besoins des établissements religieux, il est aujourd'hui nécessaire et avantageux de placer sous la main de l'administration des domaines les immeubles de cette origine et d'introduire dans la comptabilité des recettes et des dépenses les formes prescrites par l'ordonnance royale du 21 août 1839 :

ART. 1er. — Les recettes et les dépenses de toute nature des corporations et établissements religieux sont attachées au budget colonial.

ART. 2. — Les immeubles appartenant aux établissements religieux déjà gérés par le domaine, en vertu de décisions antérieures, continueront à être régis par cette administration.

ART. 3. — Les immeubles provenant de la dotation des établissements qui ont cessé d'avoir une affectation religieuse seront immédiatement réunis à ceux compris dans l'article précédent et administrés conformément aux mêmes règles.

ART. 4. — Les immeubles appartenant aux établissements encore consacrés au culte seront successivement réunis au domaine, mais en vertu de décisions spéciales. Ceux de la corporation du beit-el-mal sont également compris dans cette catégorie.

ART. 5. — Le produit présumé des immeubles gérés par le domaine sera, chaque année, porté au budget colonial, et fera partie des ressources de chaque exercice.

ART. 6. — Les dépenses afférentes au personnel religieux, à l'entretien des mosquées et marabouts, aux frais du culte, aux pensions ou secours accordés, à quelque titre que soit, aux lettrés de la religion musulmane

mekaouis, andaloux, etc., etc., ainsi qu'aux pensions de toute nature, secours et aumônes seront portées au budget de l'intérieur pour être acquittées conformément aux règles ordinaires sur les crédits coloniaux ouverts à cette direction.

ART. 7. — Les dépenses afférentes aux frais de perception et d'administration seront portées aux crédits du budget colonial applicables aux services financiers, et acquittées dans les limites de ces crédits.

ART. 8. — Les modifications résultant du présent arrêté, qui recevra son exécution à partir du 1er janvier 1843, seront opérées au budget des dépenses coloniales pour l'exercice courant.

***(Signé.)* Maréchal Duc DALMATIE.**

Cet arrêté n'est radical qu'en ce qui concerne la dotation des

[1] -Albert Devoulx,Les Edifices Religieux De L'Ancien Alger ,Op. cit,pp46-47.

الملحق رقم5: نص قرار3 أكتوبر1848[1].

Arrêté du Gouverneur-Général, en date du 3 octobre 1848 :

Vu l'article 4 de l'arrêté ministériel du 25 mars 1845 :

Art. 1er.— Les immeubles appartenant aux mosquées, marabouts, zaouïas et eu général à tous les établissements religieux musulmans, qui sont encore

Digitized by Google

exceptionnellement régis par les oukils, seront réunis au domaine, qui les administrera conformément aux règlements.

Art. 2. — Cette remise aura lieu dans les dix jours de la réquisition qui en sera faite à chaque oukil par les soins du domaine. Elle sera accompagnée des titres, registres et autres documents relatifs à la gestion desdits immeubles et d'un état nominatif des locataires, indiquant la date de chaque bail en cours de durée, le montant du loyer annuel et l'époque du dernier payement.

Art. 3. — Chaque oukil remettra, en outre, à l'agent du service des domaines de la localité, dans ledit délai, les titres constitutifs des anas et rentes foncières dus à l'établissement dont il a la gestion et un état indiquant les immeubles grevés, le montant de la redevance, l'époque de l'exigibilité et la date des derniers payements.

(Signé.) V. CHARON.

[1] -Ibid,pp47-48.

الملحق رقم6: نص قانون سيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863[1].

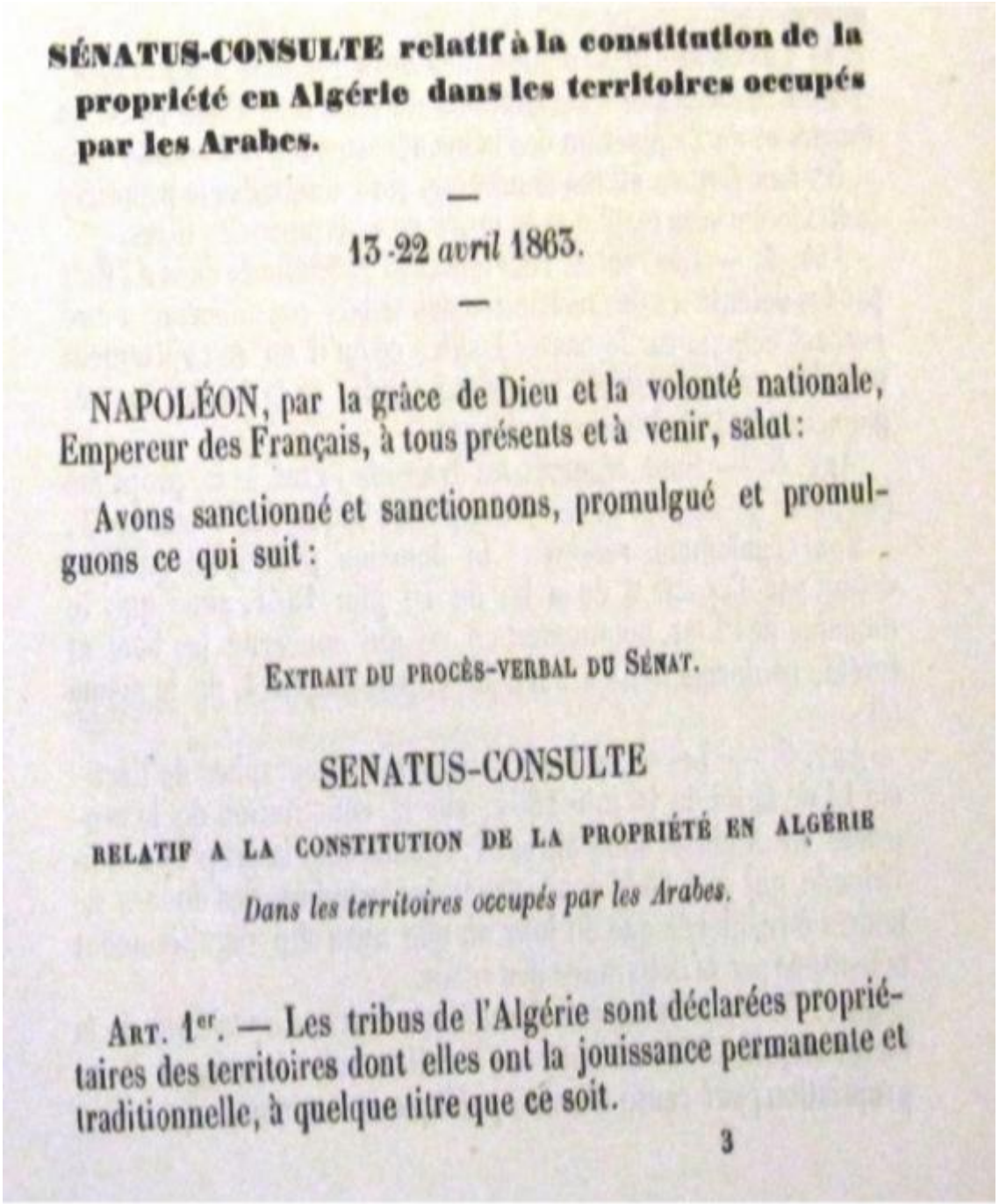

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

[1] -صالح حيمر، الملكية العقارية.....،المرجع السابق، ص316-317

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13½ avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de HERCKEREN, BONJEAN,
Baron T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : Baron T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'Etat au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

الملحق رقم7:نص قرار26 جويلية 1873[1].

Du 26 JUILLET 1873

(Promulguée au journal officiel de la république française du 9 août 1873, au journal officiel du 15 août 1873).

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur suit :

TITRE 1^er.- dispositions générales

ART 1^er.- l'établissement de la propriété immobilière en Algérie, sa conservation et sa transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'article 841 du code civil.

ART 2.- Les lois françaises, et notamment celle 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1. A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2. A partir de la même époque, pour les conventions entres musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été consultée par voie de cantonnement ;

3.Au fur et à mesure de la délivrance des titre de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'article 3 ci après.

ART 3.- dans les territoires où propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de

[1] -عبد الكريم حرمة،مصادرة الأراضي....، المرجع السابق، ص257.

الملحق رقم8: مداخيل المؤسسات الوقفية في الجزائر سنة1836[1].

الشكل (1)

[1] -محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين...،المرجع السابق، ص34.

الملحق رقم9:جدول يوضح الأملاك الوقفية ومداخيلها السنوية التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين حسب بعض التقارير الفرنسية[1].

المذكرة تقرير الرسالة	تقرير "جانتي دو بوسي"	تقرير لوحة المؤسسات الفرنسية	تقرير مصلحة الدومين بالجزائر "جيراردان"	رسالة موجهة إلى المدير المالي بلوندال1837	مذكرة دوفو	تقرير 1837/9/1
الأملاك	1373	1419ملكا	1400 ملكا	1230ملكا	1558	1414

[1]-محمد زاهي، مصير مؤسسة أوقاف الحرمين...، المرجع السابقن ص282-283.

الملحق رقم10:جدول يوضح عدد الأملاك الوقفية التابعة للحرمين الشريفين حسب تقارير مختلفة[1].

	نوع الملكية	جدول لوحة دوفو (1830)		جدول لوحة جانتي دو بيسي (1833)	
		عدد الملكيات	الدخل السنوي بالفرنك	عدد الملكيات	الدخل السنوي بالفرنك (ما بين قوسين لأملاك مشتركة أو محولة)
أملاك الوقف المستغلة بطريقة مباشرة	منازل	840	26653.80 ف	901 (18 منها مهدمة و77 مشتركة)	51742.48 ف (305.36 ف)
	غرفة	82			31.26 ف

[1] -هشام مزوجي، صالح حيمر، الإجراءات الإستعمارية اتجاه أوقاف....، المرجع السابق،ص319.

	دكاناً	258			353.09 ف (10.81 ف)
	مخزناً	33			184.52 ف (4.02 ف)
	مقاهي	4			10.28 ف (1.10 ف)
	فندق	01			
	فرناً للخبز	11			6.76 ف (1 ف)
	أفران جير	3			
	طاحونات	6			4.51 ف
	حمام	1			18.50 ف
	بستاناً	51			لا يوجد معلومات
	ضيعة	62			لا يوجد معلومات
أملاك وقفية مستغلة بطريقة غير مباشرة (عناء)	عناء (مردود) مختلف الأملاك الوقفية	201	7209.25 ف	196 (55 محولة لصالح مصالح الدولة)	لا يوجد معلومات
مجموع الأملاك الوقفية		**1558**	**43222.70 ف**	**1386**	**المدخول العام 52739.28 ف**

الملحق رقم11: وتيرة التحبيس باسم الجامع الأعظم بين سنتي1540-1830[1].

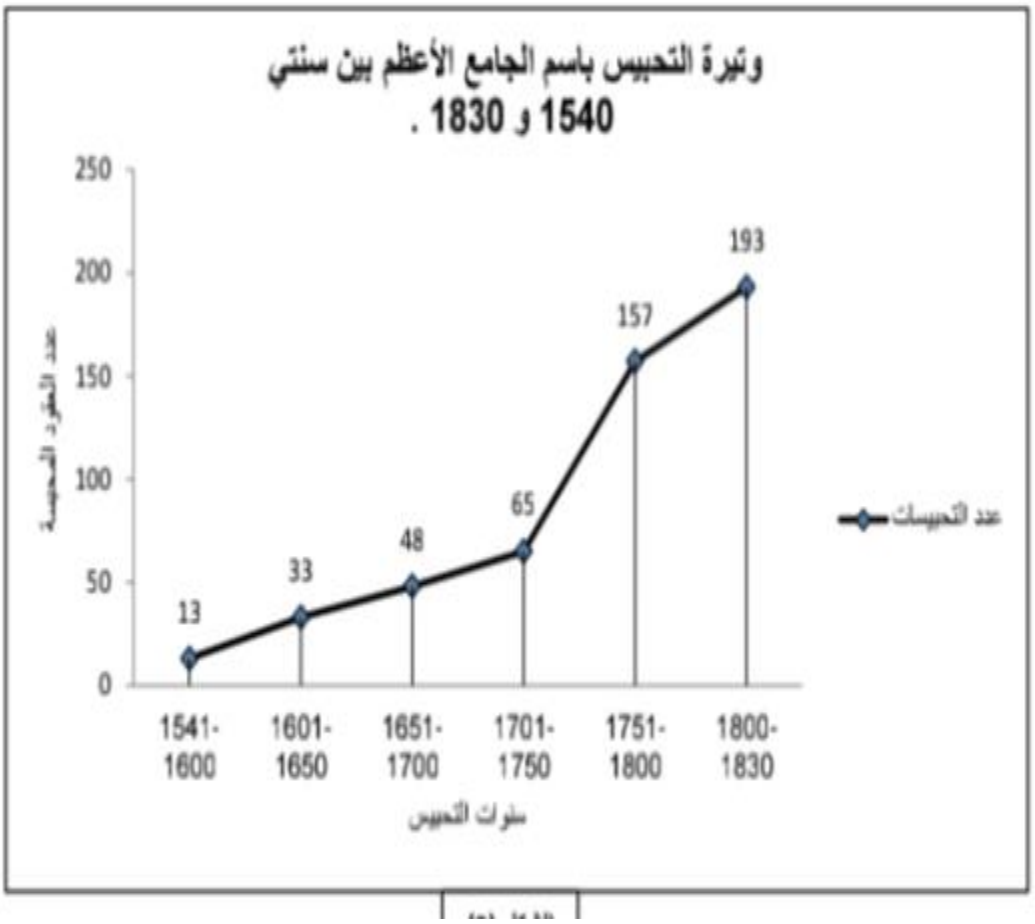

[1] -محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين...ن المرجع السابق، ص35.

الملحق رقم12: صورة مسجد كتشاوة[1].

[1] -الحسين الزاوي،مليكة برواق، البعد الجمالي للعمارة العثمانية بمدينة الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع6، أكتوبر2017، ص233.

الملحق رقم13:ساحة الحكومة-ساحة الشهداء حاليا- بعد نزع ملكيتها بحجة المنفعة العامة[1].

[1] -محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين،المرجع السابق، ص263.

قائمة المصادر والمراجع

أولا-المصادر:

أ-باللغة العربية:

1-ابن منظور، لسان العرب،مج9، د ط، دار صادر،بيروت، 1968.

2-خوجة حمدان بن عثمان ،المرآة، تق وتع وتح:محمد العربي الزبيري،د ط، منشوراتANEP، 2005.

3- دو طوكفيل ألكسي ، نصوص عن الجزائر في فلسلة الإحتلال والإستيطان، تر :ابراهيم صحراوي،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008

4-الزهار أحمد الشريف ، مذكرات نقيب الأشراف، تح: أحمد توفيق المدني،ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

5-عباس فرحات ، ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال،د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

2-باللغة الفرنسية:

-Albert Devoulx,Les Edifices Religieux De L'Ancien Alger ,Extrait De La Revue africaine,1870.

2-E.Zeys ,Traité élémentaire Droit Musulman Algérien,Tom2,Adolphe Jourdan Libraire-Editeur,1888.

3-M-Blanqui , Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique,w ,Coquebert éditeur,paris,p22-28.

éditeur,paris.

4-Ministère De La Guerre,Collection Des Actes Du Guvernement Depuis L'Occupation D'Alger Jusqu'au 1 Octobre1834,Paris,1843,pp50-51.

ثانيا- المراجع:

أ-باللغة العربية:

1-باغلي سيد أحمد ، سلسلة فن وثقافة،، د ط، وزارة الإعلام، الجزائر،1980.

2-بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1954، وانعكاساتها على المغرب العربي، د ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

3-بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954،د ط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

4-بن داهة عدة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج2، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

5-بن عزوز عبد القادر،فقه استثمار الوقف وتمويله في الاسلام "دراسة تطبيقية عن الوقف في الجزائر"،ط1، دار الكويت،2008.

6-بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1،د طن دار المعرفة، الجزائر،2006.

7-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

8-الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام، ج4،د ط، دار الأمة، الجزائر، 2005.

9-الزحيلي وهبه ، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، ط2، دار الفكر، دمشق،1985.

10- زكريا ميلود ، سميرة سعيداني، اقتصاديات نظام الوقف في ظل سياسات الإصلاح الإقتصادي بالبلدان العربية والإسلامية(دراسة حالة الجزائر)،ط1،مكتبة الكويت الوطنية للنشر، الكويت، 2011.

11-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992.

12-سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1898.

13-سعد الله أبو القاسم ، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي،، ط2،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1990.

14- سعد الله أبو القاسم ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

15- سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2،ط خ، دار البصائر، الجزائر،2007.

16-سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخيةن د ط، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000.

17-سعيدوني ناصر الدين ، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

18-سعيدوني ناصر الدين ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة،د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،د ت.

19-سعيدوني ناصر الدين ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، د ط، دار البصائر، الجزائر،2009.

20-سعيدوني ناصر الدين ، في الهوية والإنتماء الحضاري، د ط، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

21-قحف منذر ، الوقف الإسلامي، تطوره،إدارته، تنميته،ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا،2000.

22-القضاة منذر عبد الكريم ، دراسة قانونية فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون، ط1،دار الثقافة،عمان2011.

23-المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، د ط، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة،1998.

24-المدني أحمد توفيق ،محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791 سيرته-حروبه-أعماله..،د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

25- مغني محمد البشير الهاشمي ، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،2002.

26-نويهض عادل ، معجم أعلام الجزائر، ج1،ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة،بيروت،1980.

27-الهواري عدي ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت،1983.

ب-باللغة الفرنسية:

1- Charles robert agéron,Histoire de L'Algérie contomporaine1871-1954,T2,paris,1979

2-Charles André Julien ,Histoire de L'Algérie Contemporaine, T1.

ثالثا- الدوريات:

أ-باللغة العربية:

1- أعقيل نمير ، المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الإجتماعية والإقتصادية، أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات نموذجا، مجلة دراسات تاريخية، ع115-116، 2011.

2-بختاوي خديجة ، 'استرجاع الجزائريين للملكية العقارية'، ملتقى وطني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي،يومي20-21 نوفمبر2005، سيدي بلعباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

3-بختاوي خديجة ، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع11، 2014.

4-بن أزواو فتح الدين ، السياسة الإستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر1830-1954، مجلة البحوث التاريخية، مج05، ع02، ديسمبر2021

5-بن حميمد فتحية ، الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة كلوزيل على معسكر1835، مجلة الدراسات التاريخية، ع22، د ت.

6-بن عون محمد الحاكم ، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع13،د ت.

7- بن عبد الله إسماعين ، قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل1863، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، مج10، ع2022،2.

8-بن يوسف محمد الأمين ، أول قانون عقاري بالجززائر16جوان1851 بين سراب المحافظة على الملكية الأهلية وواقع تدعيم الإستيطان، مجلة الإنسان والمجال، مج8، ع2، ديسمبر2022.

9-بوبكر هشام ،بلقاسم عياشي، دوانب من الحياة الديمغرافية الإجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر الفترة العثمانية، مجلة آفاق العلوم، ع7، مارس2017.

10- بوحلوفة محمد الأمين ، سفيان شبيرة، انتهاكات الإستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر-قراءة تاريخية-، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الإجتماعية،مج1،ع01، ديسمبر2019.

11- بوحميدة عبد الكريم ، نشأة وتطور نظام إدارة الوقف في الجزائر أثناء الحكم العثماني،مجلة الحوار الفكري، د ع، د ت.

12- تواتي دحمان ، الألقاب العائلية من وجهة نظر المؤرخ أرنست مارسييه في كتابه La propriété foncière chez les Musulmans d'Algerie،مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، ع7، جوان2017.

13- حمداني هجيرة ، نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع32، نيسان2017.

14- حمداني هجيرة ، نظرة في تاريخ الأوقاف الجزائرية، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، ع2، ديسمبر2014.

15- حميدي أبو بكر الصديق ، مصير الأوقاف في ظل الإحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع20، دت.

16- داودي عبد الفتاح ، الوقف، ضوابطه الشرعية وتطوره التاريخي بالجزائر، د ع، د ت.
17- دريدي وفاء ، مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بالجزائر ودورها في خدمة المجتمع الجزائري ومجتمعي مكة والمدينة خلال القرن11هـ، مجلة تجسير للأبحاث والدراسات، مج03، ع2023،01.
18- رحايلي حياة ، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الدين الإسلامي: مؤسسة الأوقاف أنموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مج04، ع2020،01.
19- رفاف شهرزاد ، خيرة سياب، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين1830-1873، مجلة الإحياء، مج20،ع26، سبتمبر.
20- زاهي محمد ، مصير مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، جامعة تيارت، ع9-10.
21- شبيرة سفيان ، جرائم الإستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية،ع10، دت.
22- شبيرة سفيان ،محمد الأمين بوحلوفة، جرائم الإستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر،مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع10، دت.
23- شقرة محمد ، الزكاة والأوقاف في المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر1830-1914، مجلة الإحياء، مج23، ع33، أكتوبر2023.
24- شلغوم أسماء ، محمد قن، القاضي ومفتي المالكية مصطفى بن الكبابطي 1775-1860 وموقفه من بعض قضايا عصره، مجلة البحوث التاريخية، مج6، ع2، ديسمبر2022.
25- طويلب عبد القادر ، السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر بعد الإحتلال1830م قراءة في النصوص القانونية والمراسيم، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال افريقيا، مج06، ع1،جانفي2023.
26- عبد الله الشريف نوال ، الوقف في الحضارة الإسلامية، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، ع2018،36.
27- عرابة فاتح ، ماهية الوقف عند المذاهب الأربعة وأثر الخلاف فيه، مجلة الثقافة الإسلامية، مج16،ع2022،1.
28- عطابي جمال ، ابراهيم لونيسي، موقف الجزائريين من السياسة الإستعمارية اتجاه مصادرة الأوقاف، مجلة العلوم الإجتماعية والانسانية، مج11،ع2، 2021.
29- عليوان أسعيد ، أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها الإجتماعية والثقافية، د ع، جامعة قسنطينة، د ت.

30- قجاور سمير ، محمد ورنيقي، تاريخ الأوقاف في الجزائر من العهد العثماني إلى يومنا هذا، مجلة دراسات تاريخية، مج11ن ع01، 2023.
31- قن محمد ،علجية مقيدش، من معالم التحول الديني في مدينة الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، مج3، ع26، 2019.
32-كنتور رابح ،أوقاف البليدة والسياسة الفرنسية في المصادرة والإستيلاء على الملكية، حولية المؤرخ، ع06، جويلية2016، الجزائر.
33-لحرش فضيل ، تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر،د ع، د ت.
34- مزوجي هشام ،صالح حيمر، الإجراءات الإستعمارية الفرنسية اتجاه أوقاف الحرمين الشريفين في الجزائر من 1830 إلى 1844، مجلة العلوم الإنسانية، مج33، ع3 ديسمبر2022.
35- مزوجي هشام ،صالح حيمر، مضمون ونتائج قراري8 سبتمبر و7 ديسمبر1830 اتجاه الأوقاف في الجزائر،مجلة آفاق علمية، مج14، ع3، 2022.
36- مزيان عبد المجيد ، المؤسسات الثقافية في الجزائر قبل الإستعمار، مجلة التاريخ، ع22،الجزائر.
37- مسدور فارس ،الأوقاف الجزائرية بين الإندثار والإستثمار، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، د ع ، د ت.
38- مسدور فارس ،التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل، مجلة آفاق،د ع، د ت.
39- هلالي مسعود ،الأوقاف الجزائرية خلال العهد الإستعماري1830-1873-التشريعات والإنعكاسات، مجلة آفاق العلوم، مج06، ع03، 2021.
40-وابل بختة ، الملكية العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الفرنسية الثانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، دع، د ت.

ب-باللغة الفرنسية:

1 -Aumerat,La propriété urbaine à Alger,in R V ,v42,1889.
2-Albert Devoulx,Les édifices religieux de l'ancien Alger,Revue Africaine,N°7 ,1863
3-Devoulx,Notes Historique sur les mosquées est autres édifices religieux d'Alger,Revue Africaine,N°4 ,1860.

4-François Dumasy,Propriété foncière,libéralisme économique et gouvernement colonial ,Alger 1830-1840,Revue d'histoire moderne`et contemporaine,N°63.
5-M.Bresnier ,Proclamation en Arabe Adressée par Général De Bourmont , Revue Africaine,Tome 6,Paris,1862
6-Shuval Tal , La pratique de la mu awada(change de biens habous contre proprièétè privée) à Alger XVIIIe siècle,Revue du monde musulman et de la Méditerranée,n°78-80,1996.

رابعا- الندوات والملتقيات

1- سعيدوني ناصر الدين ، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية، الندوة العلمية حول الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، د ت.
2- سعيدوني ناصر الدين ، تاريخ الوقف ودوره الإجتماعي والإقتصادي، دورة إدارة الأوقاف الإسلامية بالجزائر، 21-22نوفمبر، 1999.

خامسا: الرسائل الجامعية.

أ-باللغة العربية:

1- براهيمي نادية ، الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري، رسالة ماجستير في العقود والمسؤولية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 1996.
2- بن زينب أمينة، التشريعات الإستعمارية الخاصة بالدين الإسلامي في الجزائر1830-1954، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة معسكر،2020-2021.
3- بن يوسف محمد الأمين ، ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، رسالة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، 2013-2014.
4- بوسعيد عبد الرحمان ، الأوقاف والتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012.
حرمة عبد الكريم ، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الإستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري1834-1900، أطروحة دكتوراه، تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة أدرار،2022-2023.
5- بوشريف زينب ، استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الإجتماعية-دراسة ميدانية بمدينة باتنة- أطروحة دكتوراه، علم الإجتماع، جامعة باتنة2016،1-2017.

6- حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2013-2014.
7- دلالي الجيلالي ، تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده، أطروحة دكتوراه، قانون خاص، جامعة الجزائر2014،1-2015.
8- عومري عبد الحميد ،الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914، أطروحة دكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017
9- لبيد عماد ، الإستيطان والتوطين: الإستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة،أطروحة دكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
10- منصوري كمال ،استثمار الأوقاف وآثاره الإقتصادية والإجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر،رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر2001،3-2002.
11- نفطي وافية ، الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن18م إلى منتصف القرن19م، أطروحة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة باتنة، 2016-2017.
12- ولد الشيخ لخضر ، حماية الأملاك الوقفية، رسالة ماجستير، قانون عقاري، جامعة الجزائر2013،1-2014.

ب-باللغة الفرنسية:

1 -. Terras Jean ,Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie Etud de Législation Colonial,Thèse pour le Doctorat,Faculté de Droit de Lyon,Imprimerie et lithographie du salut public,Lyon ,1899.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

قائمة المختصرات: .....

مقدمة:..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.-هـ

فصل تمهيدي: الوقف في الجزائر أواخر العهد العثماني

أولا- مفهوم الوقف و أنواعه. **13**

أ-تعريف الوقف: 13

2-أنواع الوقف. 14

ثانيا-المنظومة الوقفية العثمانية في الجزائر. **15**

1-من حيث الأحكام: 15

2- من حيث التسيير والإدارة: 15

3- من حيث العملاء والموظفين: 16

ثالثا-المؤسسات الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني. **17**

1-المؤسسات الوقفية الشعبية: 17

2-المؤسسات الوقفية الرسمية: 18

الفصل الأول: وضعية الوقف في الجزائر المستعمرة

أولا- السياسة الاستعمارية اتجاه الأوقاف بداية الغزو..... **21**

1-وضعية الأملاك الوقفية في ظل الوجود الفرنسي:.....21

2-موقف الاستعمار الفرنسي من الوقف:.....23

ثانيا- خلفيات و أبعاد استيلاء المستعمر على الأوقاف. 24

1-خلفيات استيلاء المستعمر على الأوقاف في الجزائر:.....24

2-أبعاد وأهداف استيلاء المستعمر على الأوقاف في الجزائر.....28

ثالثا- أشكال استيلاء المستعمر على الأوقاف..... 31

1-القمع(النهب والتخريب): 31

2-القانون: 32

3-الاستيطان: 33

4-الإستشراق: 34

الفصل الثاني: تسيير الأوقاف في الجزائر في ظل السياسة الاستعمارية -1830-1900)

أولا- تصفية وتفكيك الأملاك الوقفية (1830-1843)..... 37

1-مرسوم " دي بورمون" 8 سبتمبر1830:.....38

2-مرسوم كلوزيل 7 ديسمبر1830: 40

3-مخطط 25 أكتوبر1832: 42

4-قرار17سبتمبر1835: 42

5-مرسوم 31 أكتوبر1838: 42

6-المنشور الملكي21 أوت1839: 43

ثانيا- رفع الحصانة وتنظيم المؤسسة الوقفية(1843-1863) 44

1-قرار23مارس1843: 45

2-قرار4 جوان1843: 45

3- قرار1 أكتوبر1843: 45

4-قرار3 أكتوبر1848: 46

5-قرار16 جوان1851: 47

6-قرار30 أكتوبر1858: 48

7-قانون أفريل1862: 48

8-قانون 22 أفريل1863 : 49

ثالثا-فرنسة المؤسسة الوقفية (1873-1900). 50

1-قانون 26 جويلية 1873(مشروع وورني-Warnier-): 50

2-المكتب الخيري الإسلامي: 51

3-جمعية الإغاثة الإحتياطية: 52

الفصل الثالث: تأثير السياسة الفرنسية في تسيير الأوقاف

أولا- سياسيا: 54

1-محمد العنابي: 54

2-مصطفى بن الكبابطي: 54

3-حمدان بن عثمان خوجة: 55

ثانيا-اقتصاديا واجتماعيا:..... 56

1-اقتصاديا: 56

2- اجتماعيا: 61

ثالثا- ثقافيا. 63

1-دينيا: 63

2-تعليميا: 65

خاتمة: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الملاحق ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

قائمة المصادروالمراجع:..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

فهرس المحتويات ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ملخص:

باللغة العربية:

شكلت الأوقاف في الجزائر أحد أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فقد عبرت عن ثقافة المجتمع الجزائري، وإرادته في التكافل الإجتماعي وتحقيق النمو الإقتصادي، ولتحقيق ذلك قامت في الجزائر عدة مؤسسات وقفية خلال العهد العثماني، والتي كان لها دور كبير في التكفل بالمجتمع الجزائري اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا.

لكن وضعية الوقف لم تستمر على حالها،فمع بداية الإحتلال الفرنسي تغيرت هذه المنظومة الوقفية جراء السياسة الإستعمارية التي كان لها موقف حازم إزاء المؤسسات الدينية والثقافية في الجزائر، فاستهدفت أهمها وهي الأوقاف، أين قامت بتفكيكها وتقويضها، وإخضاعها للتشريع الفرنسي، لتقنينها وبالتالي إبطالها والإستيلاء عليها، وفرنستها واستبدالها بمؤسسات أخرى تتماشى ومتطلبات السياسة الفرنسية كالمكتب الخيري الإسلامي..

وقد تركت هذه السياسة تأثيرات بالغة على المؤسسة الوقفية في الجزائر، فقد قضت على تركيبتها الإقتصادية والإجتماعية وجعلت منها أداة لتحقيق مصالح الإدارة الفرنسية، وتحويل ملكيتها للمعمرين.

كما أثرت في المردود الإقتصادي لها، فقد تراجعت عائداتها ومصاريفها، بفعل تهديم بعضها من جهة، وتحول هذه المؤسسات عن مقصدها الديني والثقافي من دور للعلم والعبادة إلى مراكز استيطانية ودور للمسيحية من جهة أخرى.

ومن خلال هذا التأثير الذي تركته سياسة فرنسا على مؤسسة الأوقاف في الجزائر، أخذت معالم الوقف تتلاشى شيئا فشيئا، حتى كاد أن يندثر، ومابقي منه لايعدو عن مؤسسات خيرية بسيطة تتحكم فيها أيادي السلطة الفرنسية.

باللغة الانجليزية.

Abstract

Endowments in Algeria constituted one of the most important aspects of Islamic civilization. They expressed the culture of Algerian society and its will for social solidarity and economic growth. To achieve this, several endowment institutions were established in Algeria during the Ottoman era, which had a major role in taking care of Algerian society socially, economically, and even culturally.

But the status of the endowment did not remain as it was. With the beginning of the French occupation, this endowment system changed as a result of the colonial policy, which had a firm stance towards religious and cultural institutions in Algeria. It targeted the most important of them, namely the endowments, where it dismantled and undermined them, and subjected them to French legislation, to legalize them and thus nullify and seize them. Frenchizing it and replacing it with other institutions that are in line with the requirements of French policy, such as the Islamic Charitable Office.

This policy has had profound effects on the endowment institution in Algeria, as it has eliminated its economic and social structure and made it a tool to achieve the interests of the French administration and transfer its ownership to the colonists.

It also affected its economic returns, as its revenues and expenses declined, due to the demolition of some of them on the one hand, and the transformation of these institutions from their religious and cultural purpose from houses of learning and worship to settlement centers and homes for Christianity on the other hand.

Through this influence that Frances policy had on the Endowment Foundation in Algeria, the endowment's features began to disappear little by little, until it almost disappeared, and what remained of it was no more than simple charitable institutions controlled by the hands of the French authority.

باللغة الفرنسية

Sommaire

Les dotations en Algérie constituaient l'un des aspects les plus importants de la civilisation islamique. Elles exprimaient la culture de la société algérienne et sa volonté de solidarité sociale et de croissance économique. Pour y parvenir, plusieurs institutions de dotations furent créées en Algérie à l'époque ottomane. rôle majeur dans la prise en charge de la société algérienne sur le plan social, économique et même culturel. Mais le statut de la dotation n'est pas resté tel qu'il était. Avec le début de l'occupation française, ce système de dotation a changé en raison de la politique coloniale, qui visait le plus les institutions religieuses et culturelles d'Algérie.

Important d'entre eux, à savoir les dotations, où il les a démantelés et sapés, et les a soumis à la législation française, pour les légaliser et ainsi les annuler et les saisir, en les francisant et en les remplaçant par d'autres institutions conformes aux exigences de la politique française. , comme l'Office caritatif islamique. Cette politique a eu de profonds effets sur l'institution de dotation en Algérie, car elle a éliminé sa structure économique et sociale et en a fait un outil pour réaliser les intérêts de l'administration française et transférer sa propriété aux colons. .

Cela a également affecté ses rendements économiques, car ses revenus et ses dépenses ont diminué, d'une part, en raison de la démolition de certaines d'entre elles, et de la transformation de ces institutions de leur objectif religieux et culturel, passant de lieux d'apprentissage et de culte à des centres d'installation et des foyers. pour le christianisme en revanche. Grâce à cette influence qu'a eu la politique de la France sur la Fondation de dotation en Algérie, les caractéristiques de la dotation ont commencé à disparaître peu à peu, jusqu'à presque disparaître, et ce qui en restait n'était plus que de simples institutions caritatives contrôlées par les mains des Français. autorité.